



دولة فلسطين

وزارة شؤون البيئة

الجهاز المركزي للإحصاء
الفلسطيني

البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، 2012

أيار/مايو، 2013

تم إعداد هذا التقرير حسب الإجراءات المعيارية المحددة في ميثاق
الممارسات للإحصاءات الرسمية الفلسطينية 2006

© جمادى الآخرة، 1434هـ - أيار، 2013.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة شؤون البيئة، 2013. البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، 2012.
رام الله - فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب. 1647، رام الله - فلسطين

هاتف: 2 298 2700 (970/972)

فاكس: 2 298 2710 (970/972)

الرقم المجاني: 1800300300

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

صفحة إلكترونية: <http://www.pcbs.gov.ps>

الرمز المرجعي: 1977

شكر وتقدير

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر والتقدير إلى كافة الزملاء في الإدارات الإحصائية الذين ساهموا بتطوير هذا التقرير عن طريق الملاحظات والتحديثات التي طرحت من قبلهم وفي توفير المعلومات والبيانات اللازمة لإعداده.

لقد تم إعداد تقرير البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، 2012، بقيادة فريق فني من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة شؤون البيئة، وبدعم مالي مشترك بين كل من دولة فلسطين وأعضاء مجموعة التمويل الرئيسية للجهاز (CFG) لعام 2013 ممثلة بمكتب الممثلة النرويجية لدى دولة فلسطين والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC).

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء مجموعة التمويل الرئيسية للجهاز (CFG) على مساهمتهم القيمة في إعداد هذا التقرير.

فريق العمل

- إعداد التقرير
صفيه إبراهيم / الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
أنور معلا / وزارة شؤون البيئة
 - تصميم جرافيكي
أحمد سوالمة
 - تدقيق معايير النشر
حنان جناجره
 - المراجعة الأولية
زهرا خليل
محمود عبد الرحمن
 - المراجعة النهائية
محمود جرادات
 - الإشراف العام
علا عوض
- رئيس الجهاز

تقديم

التنمية بمختلف مفاهيمها تُشكل أهمية بارزة على الصعيد الدولي، وخاصة في الآونة الأخيرة حيث لوحظ اهتماماً دولياً متزايداً موجهاً نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة. وهدف التنمية المستدامة هو محاولة ضمان تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية وهي تعتمد على ثلاث ركائز متداخلة يعزز بعضها بعضاً، وهي النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة.

يعد تقرير البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، 2012 التقرير الثاني الذي يصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وكان قد سبقه تقرير البيئة والتنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية: الواقع والمعوقات والتحديات، 2010 وسلسلة من تقارير التنمية الإنسانية الفلسطينية التي رعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

اعتمد التقرير على مؤشرات التنمية المستدامة المعتمدة من قبل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاسكوا، ويقدم وصفاً متكاملًا لوضع التنمية المستدامة في فلسطين بالإضافة إلى المعوقات والتحديات في المرحلة المقبلة.

إن هذا التقرير، من خلال استخدامه لمفاهيم ومؤشرات التنمية المستدامة يناهز ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والحد من استنزافها، بالإضافة إلى ضرورة التكامل بين كافة العمليات والأنشطة الإنسانية لإدامة التنمية وعدم ظلم الأجيال القادمة.

يأمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة شؤون البيئة أن يقدم التقرير رؤية واضحة حول مؤشرات التنمية المستدامة للسلطة وصناع القرار وكافة المعنيين بتلك المؤشرات.

والله ولي التوفيق،،،

علا عوض
رئيس الجهاز

د. يوسف أبو صفيه
وزير شؤون البيئة

أيار، 2013

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
11	الفصل الأول: المقدمة
11	1.1 مقدمة
12	2.1 الفرق بين النمو والتنمية
13	3.1 المنهجية
15	الفصل الثاني: واقع التنمية في فلسطين
15	1.2 الفقر
19	2.2 الحكم
20	3.2 الصحة
22	4.2 التعليم
23	5.2 الخصائص السكانية (الديموغرافية)
25	6.2 الأمن والسلم
26	7.2 الهواء
27	8.2 الزراعة/ الأراضي
30	9.2 البيئة البحرية والساحلية
31	10.2 المياه
34	11.2 التنوع الحيوي
35	12.2 الاقتصاد وقوة العمل
39	13.2 الشراكة العالمية
40	14.2 أنماط الإنتاج والاستهلاك
45	الفصل الثالث: معوقات التنمية في فلسطين
49	الفصل الرابع: التحديات التي ستساهم في تحقيق التنمية في فلسطين
53	المراجع
55	ملحق إحصائي

الفصل الأول

المقدمة

1.1 مقدمة

كثير استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول من أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987. وقد تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر عام 1983 برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

ويذكر أن فلسطين وفي سياق العمل المشترك من خلال الجامعة العربية كانت قد تبنت مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية التي تهدف إلى التصدي للتحديات التي تواجهها الدول العربية وتعاني منها لتحقيق التقدم نحو تنمية مستدامة شاملة، وتعزيز الدور الكبير للوصول إلى أهداف التنمية التي ضمنها إعلان التنمية للألفية، وتعزيز المشاركة العربية من أجل إبراز الدور الذي تلعبه الدول العربية في تحقيق التنمية خصوصاً في ظل التقدم التكنولوجي والعولمة وآثارها.

وتم بموجب هذا التقرير دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد، حيث عُرفت التنمية المستدامة: "بالتنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم".

وهناك صنفان من التعاريف:

الصنف الأول: تمثل تعاريف مختصرة سُميت بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة، وهذه التعاريف أقرب للشعارات وتفقد للعمق العلمي والتحليلي ومنها:

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.

أما الصنف الثاني: تمثل تعاريف أكثر شمولاً ومنها:

- هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل.
- هي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تُعنى بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي.
- هي التنمية التي تقوم أساساً على وضع حوافز تقلل من التلوث وتقلل من حجم النفايات والمخلفات وتقلل من حجم الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والموارد الحيوية.

وحصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب (20) تعريف للتنمية المستدامة، وتم تصنيف هذه التعاريف كالتالي:

1. التعريفات ذات الطابع الاقتصادي:

تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم.

2. التعريفات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني:

التنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

وأكد تقرير "برونتلاند" على الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة، وأشار التقرير إلى عدم إمكانية تطبيق استراتيجية للتنمية المستدامة دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاث "الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

2.1 الفرق بين النمو والتنمية

هناك خلط في الفهم بين النمو والتنمية، فالنمو يعني الازدياد ويكاد يقتصر على الجانب الاقتصادي، أما التنمية فهي عملية شاملة يمكن أن تكون تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو بيئية، فقد يحصل نمو بالدخل دون أن تحصل تنمية، فالتنمية شيء أكثر تعقيداً وشمولاً وعقلانية وعدالة من النمو¹.

أما النمو الاقتصادي يعني: "ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام مقياساً بالأسعار الثابتة، أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي"². إذن يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط، الغاز، الفحم، القهوة، أو الحديد، أن يحقق نمواً اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد "طبعاً شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية".

إن النمو السريع والقصير الأجل لا يسفر بالضرورة عن تنمية اقتصادية حقيقية، بمعنى حدوث تغير في هيكل أو بنیان الاقتصاد يؤدي إلى تحسن في حياة المجتمع، أما التنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تُفهم على أنها تغير كمالي، سطحي، مرحلي، عابر، يقتصر على عنصر معين من عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة ومتشابكة تستهدف تغييراً جوهرياً في البنيان الاقتصادي، يمتد ليمس كافة العلاقات الاقتصادية، ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح، كذلك يرتبط اصطلاح التنمية الاقتصادية بالأجل الطويل، فكما ورد أعلاه، قد يكون ارتفاع الدخل القومي لفترات قصيرة، ولا يسفر عن تطورات هامة في هيكل الاقتصاد؛ لذا يجب أن يكون ارتفاع الناتج القومي مستمراً وغير منقطع لأجل طويل، والأجل الطويل ينبغي أن لا يُقاس ببضع سنين، بل يجب أن يدوم لخمس عشرة عاماً على الأقل. ولا بد للنمو الاقتصادي أن يسبق التنمية الاقتصادية، فمن الصعب تصور تنمية اقتصادية من غير ارتفاع الدخل القومي الحقيقي. إذاً النمو الاقتصادي شرطاً أساسياً للتنمية لكنه ليس دائماً الشرط الأوحد³.

¹ عبد الرحمن تيشوري، النمو والتنمية أو هام نظرات مقترحات، الحوار المتمدن العدد - 1314، 2005/9/11.

² د. محمد علي الحسيني، الإسلام والتنمية الاقتصادية، مجلة النبأ، العدد 58.

³ مقالة بعنوان التنمية الفلسطينية بين مطرقة الاحتلال وسندان الفساد، نشرت يوم السبت 18-09-2010 أعدت بقلم ناديا أبو زاهر ونشرت على

الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.herepal.com/news.php?action=view&id=12366>

3.1 المنهجية

تم الاعتماد في إعداد التقرير على البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالإضافة إلى البيانات التي توفرها مراكز الأبحاث والمؤسسات الحكومية والخاصة كل في مجال تخصصه، كذلك تم الاعتماد على البيانات التي تم نشرها في تقرير التنمية الإنسانية العالمي 1994 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقرير التنمية الإنسانية العربي 2009، وتقرير التنمية البشرية 2011. كما ساهمت سلسلة تقارير التنمية الإنسانية الفلسطينية التي يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تطوير موضوعاته.

شكلت مؤشرات التنمية المستدامة المعتمدة من قبل جامعة الدول العربية والاسكوا والمعتمدة من قبل الفريق الوطني لتطوير إحصاءات البيئة والمصادر الطبيعية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مادة التقرير الأساسية، حيث تم تحديث هذه المؤشرات من قبل الإدارات المعنية في الجهاز لآخر إسناد زمني متوفر. هذا وقد تم الاستعانة بمصادر بيانات خارجية في حال عدم توفر بعض هذه البيانات في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الفصل الثاني

واقع التنمية في فلسطين

مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، أخذت على عاتقها العمل على بناء مؤسسات دولة فلسطين المستقبلية ضمن حدود 1967، والعمل على إيجاد فرص عمل لتحقيق تنمية اقتصادية للشعب الفلسطيني للتخلص من التبعية الاقتصادية لإسرائيل.

تعتبر التنمية الاقتصادية في فلسطين من الأولويات التي تشغل فكر الفلسطينيين على اختلاف المراحل التي مر بها الشعب الفلسطيني وعلى اختلاف مواقعهم. ويبدو أن موضوع التنمية في فلسطين والظروف التي تعيشها قد فرضت طابعاً خاصاً سواء على طبيعة النشاط أو على خطط وبرامج التنمية، وبالتالي اكتسب مفهوم التنمية خصوصية مرتبطة بما يدور في المنطقة وعلاقته بمجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتعرضت عملية التنمية في فلسطين للعديد من المصاعب والمعوقات التي تحول دون استمراريتها، وتحد من نتائجها وتؤثر سلباً على مستوى المعيشة لغالبية السكان، نظراً لعدم الاستقرار والتدخلات المباشرة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، وضرب عناصر البنية الأساسية والمرافق العامة وتوسيعات الإنتاج في كل الأنشطة⁴.

ومما شكل أحد أهم المعوقات للتنمية قيام إسرائيل في أواخر عام 2000 وعلى ضوء بداية الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) بشن حرب على كافة مؤسسات دولة فلسطين، واستهداف كافة المؤسسات الحكومية المدنية والأمنية وتدميرها بالكامل ومنها على سبيل المثال وليس الحصر مطار غزة الدولي وميناء غزة البحري، وتدمير كافة البنى التحتية من طرق وشبكات مياه ومباني حكومية وغير حكومية كانت قد عملت على إنشائها دولة فلسطين للمساهمة في تحقيق الرفاه وتوفير العيش الكريم لأفراد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

1.2 الفقر

تستند إحصاءات الفقر إلى التعريف الرسمي للفقر الذي تم وضعه في العام 1997. ويضم التعريف ملامح مطلقة ونسبية تستند إلى موازنة الاحتياجات الأساسية لأسرة تتألف من خمس أفراد (بالغين اثنين وثلاثة أطفال)، هذا وقد تم إعداد خطي فقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية للأسر. لقد تم احتساب خط الفقر الأول (الذي يشار إليه بـ "خط الفقر المدقع")، بشكل يعكس الحاجات الأساسية من ميزانية المأكل والملبس والسكن. أما خط الفقر الثاني (الذي يشار له بـ "خط الفقر")، فقد تم إعداده بطريقة تعكس ميزانية الحاجات الأساسية بالإضافة إلى احتياجات أخرى كالرعاية الصحية والتعليم والنقل والمواصلات والرعاية الشخصية والأنيّة والمفروشات وغير ذلك من مستلزمات المنزل. وقد تم تعديل خطي الفقر بشكل يعكس مختلف الاحتياجات الاستهلاكية للأسر استناداً إلى تركيبة الأسرة (حجم الأسرة وعدد الأطفال).

خلال السنوات الماضية قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمراجعة منهجية الفقر التي تم وضعها عام 1997 وذلك من أجل الوصول إلى أفضل المعايير في احتساب مؤشرات الفقر، ومن ضمن التعديلات التي تمت على المنهجية ما يلي:

⁴ مقالة على الانترنت بعنوان التنمية الاقتصادية في فلسطين، نشرت بتاريخ 2010/2/3 إعداد د. محمد فتحي شوشر شقورة

(1) تعديل استهلاك الأسرة بناءً على فروقات الأسعار بين المناطق أو ما يعرف بـ (القوة الشرائية)، (2) احتساب نسب الفقر على مستوى الأفراد وليس الأسر وذلك من أجل احتساب عدد الفقراء، (3) استخدام مؤشر القوة الشرائية عند اشتقاق خط الفقر.

تم تطبيق تعديلات المنهجية على السلسلة الزمنية 2004-2009، وذلك للتمكن من المقارنة ورصد التغير في اتجاهات الفقر عبر السنوات، وتجدر الإشارة إلى أن الأسرة المرجعية لهذه السلسلة هي الأسرة المكونة من 6 أفراد (2 بالغين و 4 أطفال).

في عامي 2009 و 2010 حدث تغير في تركيبة الأسرة في المجتمع الفلسطيني، حيث أصبحت الأسرة المرجعية (الأكثر تكراراً) هي الأسرة المكونة من 5 أفراد (2 بالغين و 3 أطفال) بدلاً من 6 أفراد (2 بالغين و 4 أطفال). تماشياً مع هذا التغير تم اعتبار 2010 سنة أساس جديدة لإحصاءات الفقر.

ابتداءً من عام 2010، تم اشتقاق خط فقر جديد باستخدام تعديلات المنهجية وباستخدام الأسرة المرجعية المكونة من 5 أفراد (2 بالغين و 3 أطفال). خط الفقر لسنة الأساس 2010 تم بناؤه استناداً إلى بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة لعامي 2009 و 2010، حيث تم دمج بيانات هذه الأعوام في ملف واحد وتم تعديلها لعام 2010 باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

بلغ حجم العينة لعام 2009، 3,848 أسرة (بواقع 2,654 في الضفة الغربية و 1,194 أسرة في قطاع غزة)، ولعام 2010 بلغ حجم العينة 3,757 أسرة (بواقع 2,575 أسرة في الضفة الغربية و 1,182 أسرة في قطاع غزة).

خط الفقر:

قدر خط الفقر للأسرة المرجعية المكونة من خمس أفراد (بالغين اثنين وثلاثة أطفال) في فلسطين 2,293 شيكلاً إسرائيلياً جديداً خلال عام 2011 (حوالي 637 دولار أمريكي)، بينما بلغ خط الفقر المدقع لنفس الأسرة المرجعية 1,832 شيكلاً إسرائيلياً جديداً (حوالي 509 دولارات أمريكية) بمعدل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكال 3.59 خلال عام 2011.

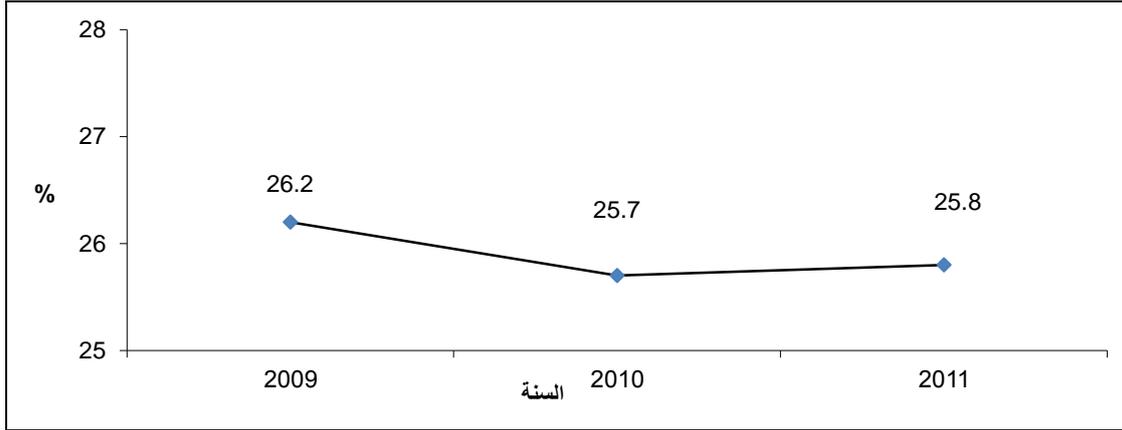
بلغت نسبة الفقر بين الأفراد خلال العام 2011 وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري 25.8%؛ بواقع 17.8% في الضفة الغربية و 38.8% في قطاع غزة. في حين أن 47.6% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني؛ منهم 35.6% في الضفة الغربية و 67.1% في قطاع غزة.

كما تبين أن 12.9% من الأفراد الفلسطينيين عام 2011 يعانون من الفقر الشديد (المدقع) وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة 7.8% في الضفة الغربية و 21.1% في قطاع غزة. أما على مستوى الدخل، فقد تبين أن 36.4% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الشديد؛ 24.3% في الضفة الغربية و 55.9% في قطاع غزة.

من جهة أخرى فقد زادت نسبة الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في العام 2011 مقارنة مع العام 2010، حيث كانت 25.7% عام 2010 ووصلت إلى 25.8% عام 2011.

وتشكل ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني واحدة من التحديات الأساسية التي تواجه صانعي السياسات نتيجة انعكاساتها وتأثيراتها التي تطال شرائح واسعة في المجتمع الفلسطيني. وبجانب ذلك، فإن عدم خضوع مؤشرات الفقر في فلسطين لاتجاه محدد وارتباطها بالمؤثرات السياسية والأمنية والعوامل الخارجية الأخرى كالمساعدات الدولية، يزيد من صعوبة مهمة صانعي السياسات في رصد التغيرات ووضع الخطط والبرامج الهادفة للقضاء على ظاهرة الفقر. ولا يعاني المجتمع الفلسطيني من ظاهرة الفقر فقط، بل يتعرض هذا المجتمع إلى عملية إفقار وتهميش ممنهج يمارسه الاحتلال بهدف الإبقاء على مسببات الفقر، وإضعاف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وزيادة اعتماديته على الاقتصاد الإسرائيلي.

النسبة المئوية لمن هم دون خط الفقر الوطني في فلسطين، 2009-2011



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مستويات المعيشة في فلسطين: الانفاق، الاستهلاك، الفقر، 2011. رام الله - فلسطين.
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. الفقر في فلسطين. تقرير النتائج الرئيسية للأعوام 2010-2009. رام الله - فلسطين.

شكلت الأسر التي ترأسها إناث 11.1% من الأسر الفلسطينية في العام 2011. كما تظهر مؤشرات الفقر أن نسبة الفقر انخفضت بين أفراد الأسر التي ترأسها أنثى مقارنة بالأفراد في الأسر التي يرأسها ذكور للعام 2010. أظهرت المؤشرات أن نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري بين الأسر التي ترأسها إناث قد بلغت 25.0% مقابل 25.9% للأسر التي يرأسها ذكور.

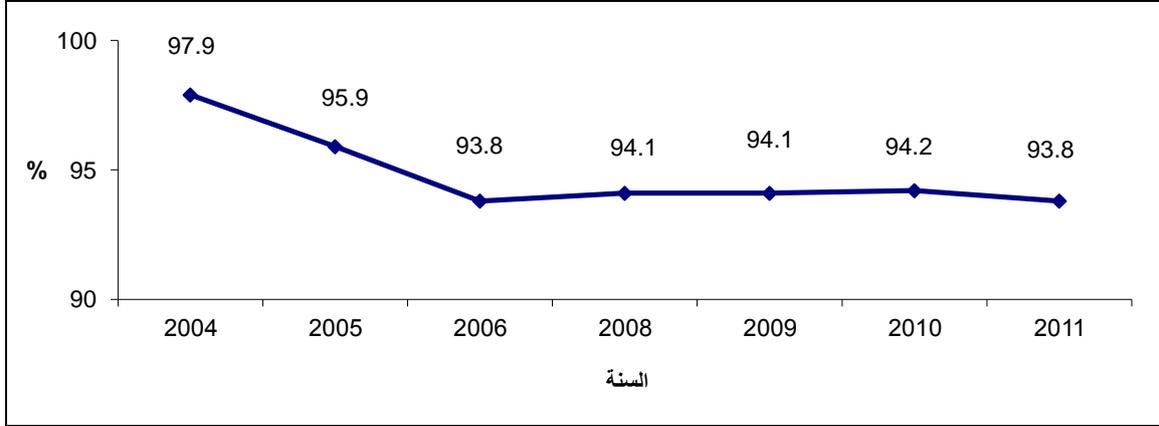
إن استراتيجيات المواجهة التي تتبعها الأسر الفلسطينية التي تكافح لمواجهة هذا الواقع الاقتصادي غير الآمن تشمل تجميع الموارد، وتخفيض النفقات والاستهلاك، والاعتماد على المساعدات العامة، والاقتراض. ويحتاج الأفراد والأسر إلى إعادة تنظيم أولوياتهم والحفاظ على سلامتهم والسعي إلى تحسين الخيارات المتاحة في المستقبل كلما كان ذلك ممكناً، وغالباً ما يجبرون على التنازل عن تطلعاتهم، مع ما يتركه ذلك من آثار متباينة على الناس وفقاً لأوضاع الانكشاف الاجتماعية السابقة سواءً كان التنازل في آمال الأهالي في توفير تعليم وفرص زواج أفضل لأبنائهم وبناتهم، أو الرغبة الفردية أو العائلية في إقامة أسر وترتيبات معيشة منفصلة لأبنائهم، أو تطلعات الأفراد البالغين أن يكونوا مستقلين ومتحكمين في الموارد، فإن النتائج في كثير من الأحيان تضر المرأة.

استقرار نسب السكان القادرين على الوصول إلى مياه شرب آمنة

في الوقت الذي تكون فيه المياه العذبة والنظيفة من الأمور المسلم بها في أماكن كثيرة، نجد أنها لا تزال تُعد من الموارد الشحيحة في أماكن أخرى، إما بسبب ندرة توافرها أو نظراً لتلوث مصادرها، أو بسبب سيطرة الإسرائيليين على الآبار

والينابيع العذبة التي هي من الحقوق الفلسطينية، ومن هنا نجد أنه في فلسطين وخلال عام 2011 لم يتمكن ما يقرب من 6.2% من السكان من الوصول إلى مياه الشرب الآمنة.

النسبة المئوية للسكان القادرين على الوصول إلى مياه شرب آمنة في فلسطين ، 2011-2004

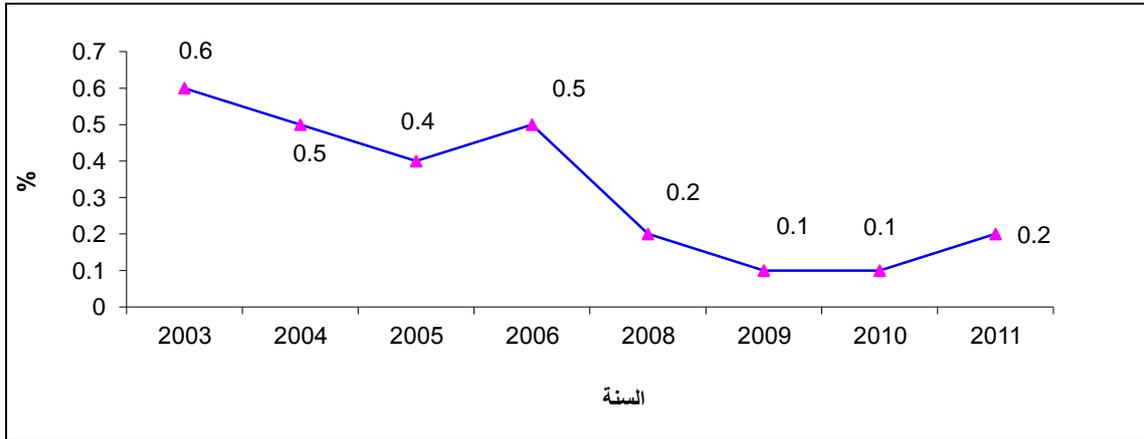


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح البيئة المنزلي، 2011-2004. رام الله - فلسطين.

تحسن نسب الحصول على الكهرباء

يعتبر استهلاك الطاقة مؤشراً من مؤشرات التنمية ويرتبط بباقي المؤشرات ويؤثر فيها ويتأثر بها، وفي هذا السياق نجد أن نسبة الأسر التي لا تحصل على الكهرباء في فلسطين في العام 2004 قد بلغت 0.5%، ثم انخفضت إلى 0.2% في العام 2011، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن هناك تحسن ملحوظ في حصول الأفراد والأسر والمساكن على الطاقة.

نسبة الأسر التي لا تحصل على الكهرباء في فلسطين، 2011-2003



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح الطاقة المنزلي، 2011-2003. رام الله - فلسطين.

2.2 الحكم

هناك ارتباط لا ينفصم بين الحكم والتنمية، فالتنمية لا يمكن أن تتواصل بدون الحكم الرشيد ولا يمكن أن يكون الحكم رشيداً ما لم يؤدي إلى استدامة التنمية. وبناءً عليه فقد قرر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994 من خلال مشروع مبادرات من أجل التغيير أنه " ينبغي أن يتمثل هدف المبادرات المتعلقة بشؤون الحكم في تنمية القدرات اللازمة لتحقيق التنمية التي تعطي الأولوية للفقراء واليهود والمرأة واستدامة البيئة وخلق الفرص اللازمة للعمل وغير ذلك من أشكال المعيشة".

ظهر مفهوم الحكم الرشيد مع تطوير مفاهيم التنمية فقد تغيرت مفاهيم التنمية من التركيز على النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة أي (الانتقال من الرأس المال البشري إلى الرأس المال الاجتماعي) وصولاً إلى التنمية الإنسانية. واقترن هذا التطوير في مفاهيم التنمية بإدخال مفهوم الحكم الرشيد في أدبيات منظمة الأمم المتحدة وأخيراً البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتم ربط مفهوم الحكم الرشيد مع مفهوم التنمية المستدامة لأن الحكم الرشيد هو الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة.

إن تمكين المواطنين وتوسع خياراتهم يتطلب تقوية المشاركة بأشكالها ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها وعبر حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني. وهذه السمات والمؤشرات لا يؤمنها إلا الحكم الرشيد وبذلك هناك (خمسة) مؤشرات للتنمية المستدامة:

1. الأمان الشخصي: ويتضمن الحق في الحياة بعيداً عن التهديد والأمراض والتهجير والقمع.
2. التعاون: يتضمن مفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية كمصدر للإشباع الذاتي الفردي، لأن التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري.
3. العدالة في التوزيع: وتشمل الإمكانيات والفرص وليس فقط الدخل.
4. توسيع قدرات المواطنين وخياراتهم وإمكانية ممارستهم لحرية الاختيار بعيداً عن الجوع والحرمان ومشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر فيهم.
5. الاستدامة: تتضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير سلباً في حياة الأجيال اللاحقة وحققها في العيش الكريم.

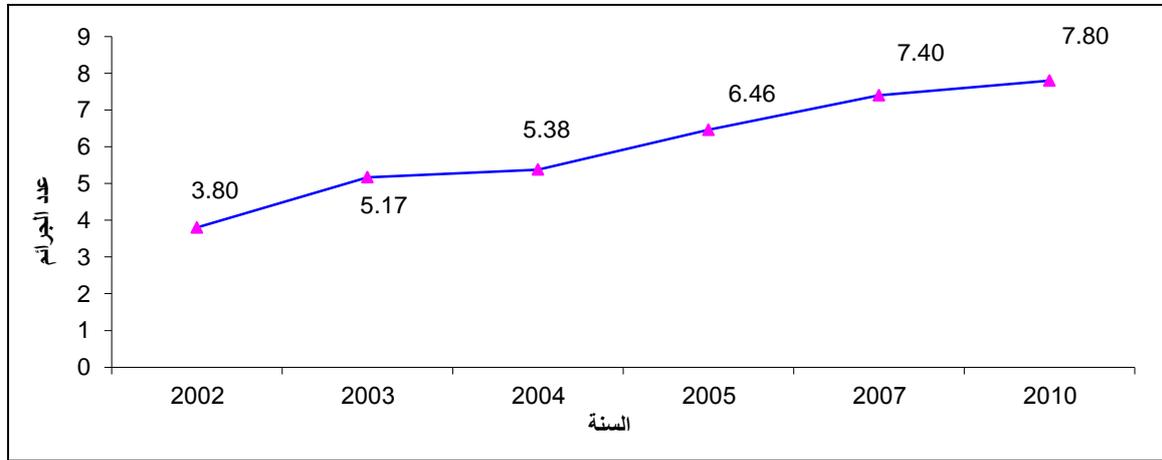
استمرار ارتكاب الإنتهاكات وتزايد عدد جرائم العنف والقتل في فلسطين:

شهد العام 2011 استمراراً في ارتكاب انتهاكات الحق في الحياة والإعتداء على السلامة الشخصية جراء استخدام السلاح بأبواب فلسطينية خارج إطار القانون، حيث ارتفع عدد القتلى عن العام 2009 ليصل إلى 48 قتيلاً خلال العام 2011، بينهم 9 أطفال، و5 نساء، فيما أصيب أكثر من 170 شخصاً آخرين بجراح، كما سقط 28 قتيلاً خلال العام 2011 من جراء سوء استخدام أو العبث بالسلاح، و16 قتيلاً تم حصد أرواحهم جراء نزاعات شخصية وعائلية، إضافة إلى تزايد ارتكاب جرائم قتل النساء على خلفية ما يُسمى بقضايا شرف العائلة الذي يجب أن يدق ناقوس الخطر ويخلق تحركاً شعبياً ورسمياً لوضع حد لذلك⁵.

⁵ التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام 2011

هذا وبلغ عدد جرائم العنف والقتل المسجلة في فلسطين في العام 2005 حوالي 6.5 جريمة لكل 1000 نسمة، ثم ارتفعت إلى 7.4 جريمة لكل 1000 نسمة من السكان في العام 2007 وتوالت في الارتفاع لتصل إلى 7.8 جريمة لكل 1000 نسمة في العام 2010.

عدد جرائم العنف والقتل المسجلة لكل 1000 نسمة في فلسطين، 2010-2002

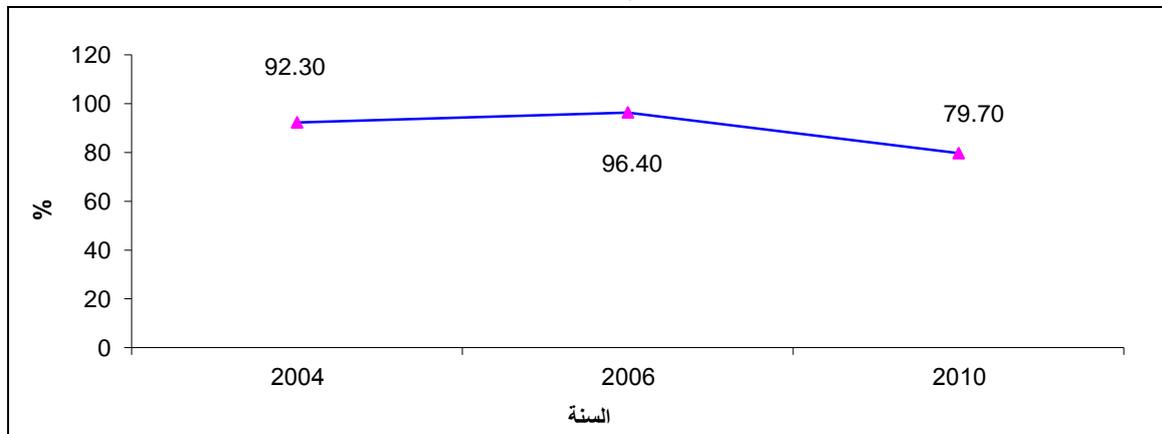


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. قاعدة بيانات مسح الضحية 2002-2010. رام الله - فلسطين

3.2 الصحة

على الرغم من الصعوبات الواضحة التي يواجهها الفلسطينيون، تعتبر منظمة الصحة العالمية الحالة الصحية العامة لفلسطين المحتلة معقولة لدرجة جيدة بالثناء⁶، وحسب تقارير التنمية الألفية وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن الملايين قد تم القضاء عليها، ويخلو السكان إلى حد كبير من شلل الأطفال والسل والحصبة بسبب سلسلة من برامج التحصين الناجحة، حيث تشير البيانات إلى أن نسبة المحصنين ضد الأمراض المعدية في الطفولة (الأطفال الذين أعمارهم 12-23 شهراً وأكملوا جميع المطاعيم) في فلسطين في العام 2004 قد بلغت 92.3%، ثم ارتفعت إلى 96.4% في العام 2006، وانخفضت في العام 2010 لتصل إلى 79.7%.

نسبة المحصنين ضد الأمراض المعدية في الطفولة (الأطفال الذين أعمارهم 12-23 شهراً وأكملوا جميع المطاعيم) في فلسطين للأعوام، 2004، 2006، 2010



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح الاسرة الفلسطيني، 2010. رام الله - فلسطين

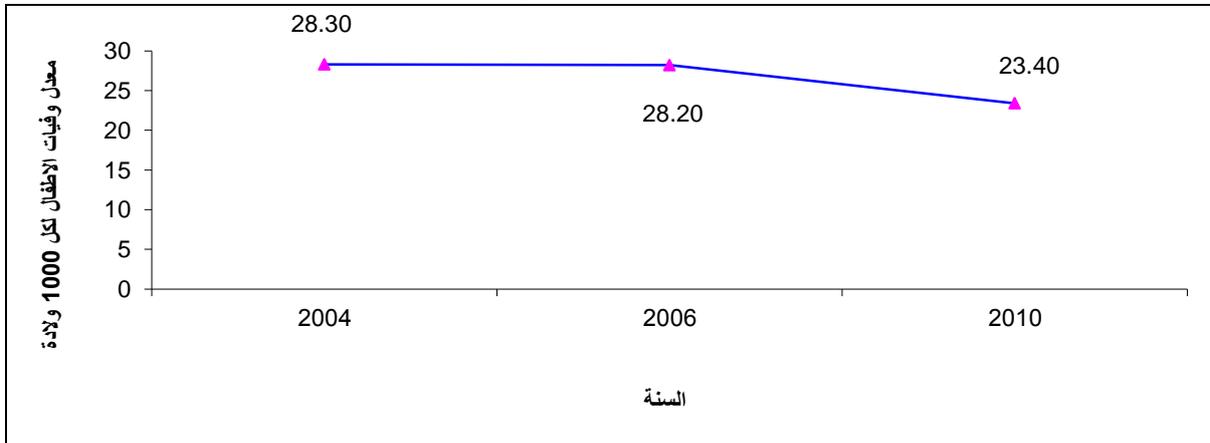
⁶ WHO (2006-2008) 'Country Cooperation Strategy for WHO and the Occupied Palestinian Territory'.

يمر الفلسطينيون في مرحلة تحول وبائي سريع فالأمراض غير المعدية مثل أمراض القلب وارتفاع ضغط الدم والسكري والسرطان قد طغت على الأمراض المعدية كأسباب رئيسة للاعتلال والوفيات، وحسب التقرير الصادر عن مركز المعلومات الصحية الفلسطيني فإن أمراض القلب والأوعية الدموية ومضاعفاتها كانت المسبب الأول للوفيات حيث أودت بحياة 22.5% من عدد الوفيات المبلغ عنها في عام 2011 والتي بلغت حوالي 11,400 فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، أما المسبب الثاني للوفيات فكانت أمراض السرطان بنسبة 12.5%، والمسبب الثالث كانت أمراض الأوعية الدموية الدماغية بنسبة 10%⁷.

بالنسبة لوفيات الأطفال دون سن الخامسة، حدث تقدم ملحوظ في الفترة 2000 و2010 في انخفاض هذه الوفيات، ففي عام 2006 بلغ المعدل 28.2 وفاة لكل 1000 ولادة حية، وانخفض هذا المعدل بشكل ملحوظ خلال العام 2010 ليصل إلى 23.4 وفاة لكل 1000 ولادة حية، مما يشير إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال وبالتالي تقدم الخدمات والظروف الصحية المرتبطة بالولادات.

بالنسبة للحالة الغذائية تفيد منظمة الأغذية والزراعة العالمية بأن 15.0% من مجموع السكان في فلسطين يعانون من نقص التغذية. وفي عام 2007، ذكرت اليونيسيف أن 7.0% من الأطفال الذين ولدوا في فلسطين يعانون من نقص الوزن، منهم 3.0% يعانون من سوء تغذية متوسطة إلى شديدة. كما أن سوء التغذية المزمن ونقص المغذيات الدقيقة آخذان في الارتفاع. وتفيد البيانات بأن 10.9% من الأطفال دون سن الخامسة في العام 2010 يعانون من سوء التغذية المزمن⁸.

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في فلسطين لسنوات مختارة



المصدر: WHO (2008) 'Health conditions in Palestine, including East Jerusalem and the occupied Syrian Golan' Report by the Secretariat

وتعتبر حالات قصر القامة والهزال في الأطفال دون سن الخامسة مصدر قلق متزايد، فقصر القامة أثناء مرحلة الطفولة يعد مؤشراً على سوء التغذية المزمن ويتوافق مع زيادة في الأمراض والوفيات، ما في ذلك تضرر التطور المعرفي والأداء التعليمي⁹. ومن ناحية أخرى، يعاني أكثر من نصف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6-36 شهراً في قطاع غزة وأكثر

⁷ <http://www.watan.tv>

السياسات الصحية والأمراض المزمنة في فلسطين. وطن للأبناء. نُشرت بتاريخ 2012/09/09

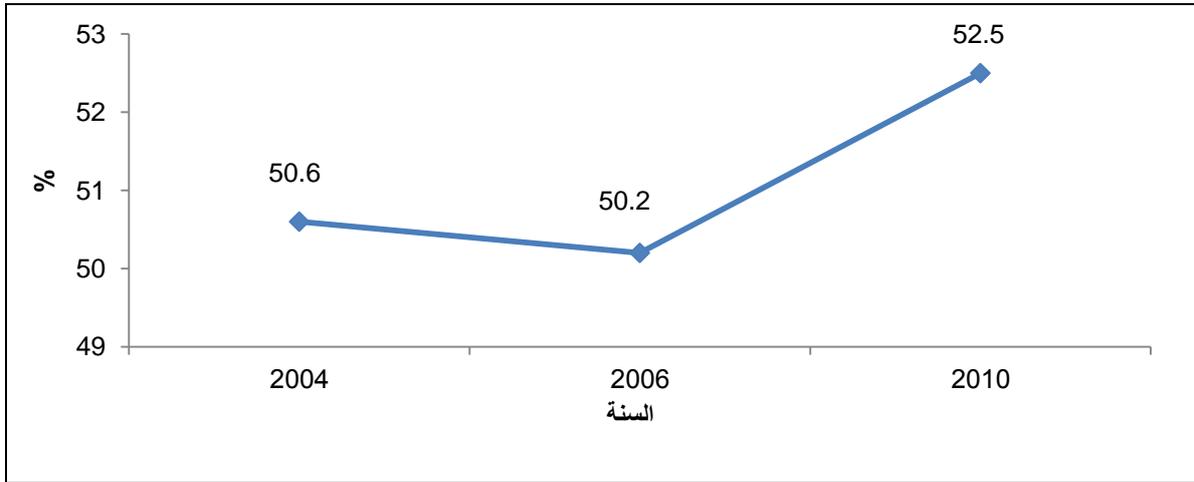
⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح الأسرة الفلسطيني، 2010. رام الله - فلسطين.

⁹ Sawaya AL, Martins P, Hoff man D, Roberts SB (2003) 'The link between childhood under nutrition and risk of chronic diseases in adulthood: a case study of Brazil', Nutrition Rev; 61: 168-75 cited in Giacaman et al. (2009) 'Health status and health services in the occupied Palestinian territory'

من الثلث في الضفة الغربية من فقر الدم، والذي قد ترتبط بعض حالاته مع الارتفاع الاستثنائي في النيترات في المياه¹⁰. في عام 2002 تبين أن 33.2% من النساء في الفئة العمرية 15 - 49 سنة في فلسطين يعانين من فقر الدم، بواقع 31.4% في الضفة الغربية و36.4% في قطاع غزة، فيما انخفضت هذه النسبة في عام 2010 بفارق ملحوظ لتصل إلى 21.6% في فلسطين، موزعةً بواقع 16.8% في الضفة الغربية و29.3% في قطاع غزة، ويُعزى ذلك للتقدم الصحي الحاصل وزيادة الوعي بالرعاية الصحية لدى الفلسطينيين.

هذا وتستخدم أكثر من نصف النساء بين 15 و49 سنة وسائل تنظيم الأسرة، موزعة بواقع 55.1% في الضفة الغربية و48.2% في قطاع غزة.

معدل انتشار وسائل منع الحمل للنساء 15-49 سنة (تنظيم الأسرة) في فلسطين، 2004، 2006، 2010



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح الأسرة الفلسطيني، 2010. رام الله - فلسطين

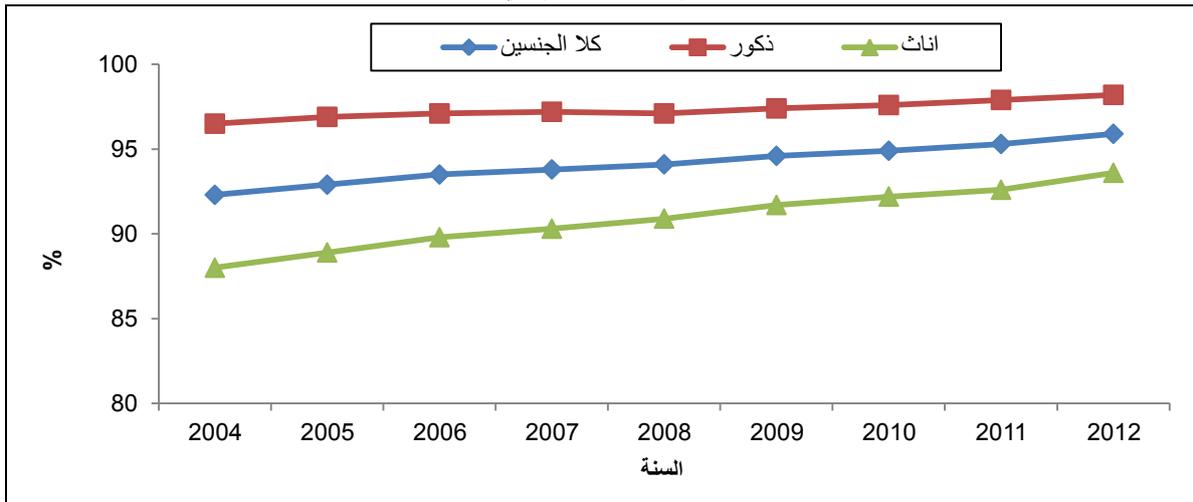
إن أوضاع الاحتلال الطويل الأمد والنزاع الداخلي الأخير بين الفلسطينيين تترتب عليها آثار شديدة الوقع على صحة السكان، وتتطلب تغيير الطريقة التي يتم بها التعامل مع المؤشرات الصحية. فالتعرض المستمر للتهديدات في أوضاع النزاع هو في حد ذاته عامل حاسم ومحدد للحالة الصحية، ويمكن أن يؤدي إلى الإصابة بالأمراض لذا فلا بد أن تستكمل المؤشرات التقليدية بتوثيق للتجارب الحياتية والتصورات عن الصحة ونوعية الحياة.

4.2 التعليم

تبلغ نسبة معرفة القراءة والكتابة بين الأفراد (15 سنة فأكثر) في فلسطين 95.9% للعام 2012 ويلاحظ أن معدلات معرفة القراءة والكتابة بين السكان اللاجئين، خلافاً لمستويات الفقر والبطالة، هي نفسها بل كانت أفضل من تلك الخاصة بغير اللاجئين، 3.7% من اللاجئين في عمر 15 سنة وما فوق لا يعرفون القراءة والكتابة مقابل 4.3% من غير اللاجئين. بالنسبة للعام 2012/2011، بلغ عدد التلاميذ في مدارس فلسطين 1.13 مليون، منهم 562,162 من الذكور و567,376 من الإناث.

¹⁰ WHO (2008) 'Health conditions in the occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem and the occupied Syrian Golan' Report by the Secretariat

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأفراد (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس، 2004-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2004-2012. رام الله - فلسطين

سادت في العقد الماضي بعض الاتجاهات الإيجابية في الحد من التفاوت بين الجنسين في النظام التعليمي الفلسطيني، وتشير التوقعات إلى أن هذا الاتجاه الإيجابي من المحتمل أن يستمر، حيث أن البنات المسجلات في المرحلة الابتدائية في نظام التعليم الرسمي الآن يزدن عدداً عن البنين وفي حين أن الفتيات في بعض الأحيان ينقطعن عن الدراسة من أجل الزواج في سنوات المراهقة، فإن الأولاد أكثر عرضة لترك المدرسة في وقت مبكر لكي يعملون ويساهمون في توفير الدخل لأسرهم، وخاصة خلال فترات ارتفاع مستويات الفقر والبطالة. إن الزيادة في مستويات تعليم المرأة لا تنعكس في زيادة مشابهة في مشاركة المرأة في الوظائف المهنية، وهكذا، فإن الخطوات الواسعة في مجال التعليم تحتاج إلى تعزيز عن طريق الإصلاح المؤسسي والوعي بالمساواة بين الجنسين في قطاع العمالة، ولا سيما عندما تكون هناك سيادة الدولة.

على الرغم من التحسن في المشاركة في التعليم، فقد وجهت انتقادات إلى نوعية نظام التعليم، وخاصة من منطلق أنه لا يعد الخريجين لسوق العمل المستقبلي على النحو الكافي، وكشف تقرير أجري بتكليف من منظمة اليونسكو (Fragmented Foundations: education and chronic crises in the Occupied Palestinian Territory) أن النظام التربوي الفلسطيني لا يفعل ما يكفي لتعزيز التعلم النشط، وتقدم امتحانات التوجيهي العامة مثلاً كلاسيكياً على الامتحان القائم على أساس الحفظ عن ظهر قلب.

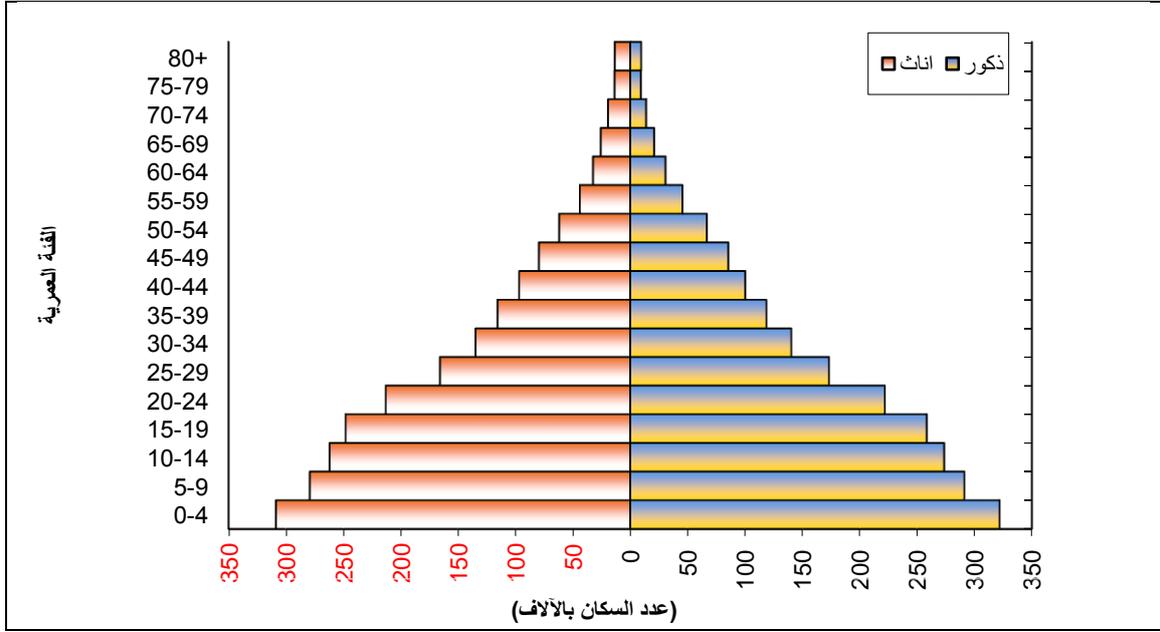
5.2 الخصائص السكانية (الديموغرافية)

بناءً على التقديرات التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتي بُنيت بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007، فقد بلغ عدد السكان المقدر منتصف عام 2012 في فلسطين حوالي 4,293,313 مليون نسمة، منهم 2,649,020 مليون نسمة في الضفة الغربية و1,644,293 مليون نسمة في قطاع غزة.

يبين الهرم السكاني أن المجتمع الفلسطيني المقيم في فلسطين مجتمع فتي، حيث تتسع قاعدة الهرم السكاني المتمثلة بالأفراد صغار السن دون الخامسة عشرة من العمر والذين يشكلون نسبة مرتفعة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. حيث أظهرت البيانات أن المجتمع الفلسطيني المقيم في قطاع غزة فتياً بشكل أكبر مما هو عليه في الضفة الغربية، فقد قدرت نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر في منتصف عام 2012 في فلسطين بحوالي 14.7% من مجمل السكان، بواقع

13.6% في الضفة الغربية و16.4% في قطاع غزة. وقدرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0-14) سنة للعام نفسه بحوالي 40.4% من مجمل السكان في فلسطين، بواقع 38.4% في الضفة الغربية و43.7% في قطاع غزة. ويلاحظ انخفاض نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم (65 سنة فأكثر) حيث قدرت نسبتهم في منتصف عام 2012 بحوالي 2.9% في فلسطين، بواقع 3.3% في الضفة الغربية و2.4% في قطاع غزة.

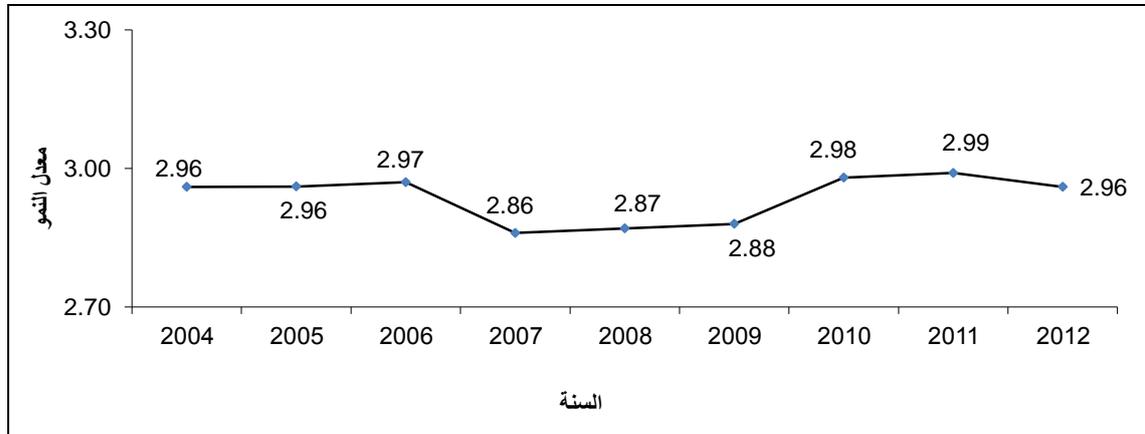
الهيم السكاني في فلسطين تقديرات منتصف عام، 2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. تقديرات منقحة بناءً على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007. رام الله - فلسطين.

بلغ معدل النمو السنوي منتصف العام 2012 في فلسطين 2.96%، بواقع 2.7% في الضفة الغربية و3.5% في قطاع غزة. ومن المتوقع أن تبقى معدلات النمو كما هي خلال السنوات الأربع القادمة، حيث إن انخفاض مستوى الوفيات وبقاء معدلات الخصوبة مرتفعة سيؤدي إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان، وهو ما سيتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة لمواجهة هذه الزيادة المترتبة.

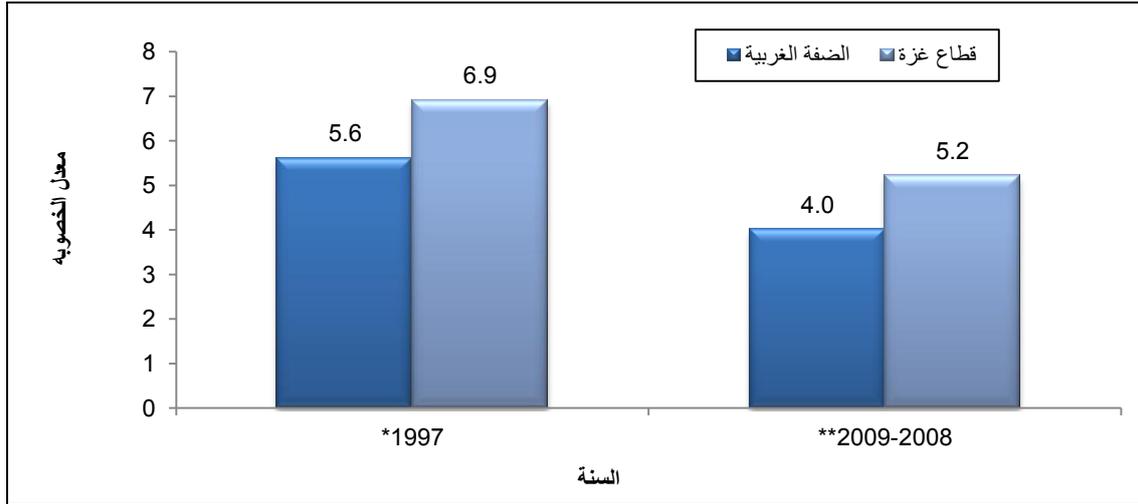
معدل النمو السنوي المقدر في فلسطين لسنوات مختارة



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. تقديرات منقحة بناءً على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007. رام الله - فلسطين.

استناداً إلى نتائج مسح الأسرة الفلسطيني 2010، فقد طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلية في فلسطين، حيث بلغ 4.4 مولوداً للفترة 2008-2009 مقابل 6.0 مولوداً في العام 1997، أما على مستوى المنطقة فيلاحظ استمرار ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية خلال الفترة (1997-2009)، حيث بلغ 4.0 مولوداً للفترة 2008-2009 في الضفة الغربية مقابل 5.6 مولوداً في العام 1997. أما في قطاع غزة فقد بلغ هذا المعدل 5.2 مولوداً للفترة 2008-2009 مقارنة 6.9 مولوداً في العام 1997.

معدل الخصوبة الكلية في فلسطين حسب المنطقة لسنوات مختارة



* المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. قاعدة بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997. رام الله - فلسطين.

** المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. قاعدة بيانات مسح الأسرة الفلسطيني 2010. رام الله - فلسطين.

تشير بيانات عام 2012 إلى أنه طرأ انخفاض في متوسط حجم الأسرة في فلسطين مقارنة مع عام 1997، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.6 فرداً عام 2012 مقارنة مع 6.4 فرداً عام 1997. من جانب آخر انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية إلى 5.3 فرداً عام 2012 مقارنة مع 6.1 فرداً عام 1997، أما في قطاع غزة فقد انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 6.1 فرداً في العام 2012 مقارنة مع 6.9 في العام 1997.

6.2 الأمن والسلم

إن السياسة الإسرائيلية المتمثلة في هدم المنازل والبنية التحتية الفلسطينية تتعارض مع القانون الدولي ومع ذلك يستخدم الهدم بصورة روتينية، مما يسبب انعدام الأمن الشخصي والعائلي ويصدع التماسك المجتمعي بشكل عميق. ولقد ذكرت لجنة مناهضة التعذيب أن "السياسات الإسرائيلية بشأن هدم المنازل ربما، في بعض الحالات، تصل إلى حد المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة فهدم منازل المدنيين لأسباب تأديبية، بما في ذلك الاشتباه بأن أحد أفراد الأسرة تصرف بشأن مقاوم لإسرائيل، يخالف أيضاً أحد أهم المبادئ الأساسية للعدالة، والحظر المفروض على معاقبة شخص عن أفعال مرتكبة من جانب شخص آخر واتفاقية جنيف الرابعة تحظر هذا النوع من العقوبات الجماعية بشكل لا لبس فيه.

تصنف الحركة الإسرائيلية ضد هدم البيوت أنواع الهدم إلى الاصناف الآتية:

- الهدم العقابي ويعرف على أنه تدمير المنازل كعقاب على أفعال أناس لهم علاقة بالمنزل.
- الهدم الإداري ويعرف على أنه عمليات هدم وتدمير المنازل بسبب عدم وجود تصريح بناء.

- الهدم العسكري ويعرف على أنه ما يقوم به الجيش الإسرائيلي في أثناء العمليات العسكرية لغرض تطهير قطعة من الأرض.
- الهدم غير المحدد ويضم عمليات الهدم التي ما زالت قيد التحقيق من قبل الحركة ويعتقد أن غالبية هذا النوع عبارة عن عمليات تطهير للأراضي وهدم عسكري وعقابي، وقعت بين عامي 1967 و1982.

منذ بداية الاحتلال في عام 1967، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم أية مبانٍ يملكها الفلسطينيون وتفتقر إلى تصاريح بناء، وبعد أوصلو اقتصرت عمليات الهدم على المنطقة "ج" والقدس الشرقية ونظراً لاستحالة الحصول على تصاريح بناء من إسرائيل في هذه المناطق، لا يتقدم العديد من الفلسطينيين للحصول على تصاريح، وبدلاً من ذلك، يقومون بالبناء لتلبية احتياجاتهم على الرغم من التهديد القائم بالهدم. حتى بداية العام 2010، هناك أكثر من 3 آلاف مبنى فلسطيني في الضفة الغربية يمكن أن تصدر بحقها أوامر هدم (يمكن تنفيذها فوراً دون سابق إنذار) وتوجد عشرة تجمعات سكانية صغيرة على الأقل في أنحاء الضفة الغربية معرضة لخطر التهجير بشكل يكاد يكون كلياً بسبب العدد الكبير من أوامر الهدم المتوقعة. إن ما لا يقل عن 28% من منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية قد بنيت بدون الحصول على ترخيص من التنظيم الإسرائيلي؛ واستناداً إلى الأرقام السكانية، فإن هذه النسبة تعادل حوالي 60 ألف فلسطيني في القدس الشرقية يواجهون خطر هدم بيوتهم.

التصعيد الإسرائيلي المستمر في أعمال هدم البيوت والمنشآت

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2011 استهداف المنشآت والممتلكات في فلسطين، وشهد هذا العام تصعيداً ملحوظاً في أعمال تجريف المنازل السكنية، حيث هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي 403 منازل سكنية في الضفة الغربية، منها 63 منزلاً في مدينة القدس الشرقية وضواحيها، و340 منزلاً في باقي مناطق الضفة، وتشير إحصائيات مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع في تقرير أصدرته وحدة الرصد والتوثيق أن سلطات الاحتلال هدمت منذ العام 2000 وحتى نهاية عام 2011 في مدينة القدس 1,059 منشأة سكنية وغير سكنية، وبشكلٍ مشابه شهد قطاع غزة استهدافاً عنيفاً، فقد دمرت القوات الإسرائيلية 66 منزلاً في القطاع، وطالت أعمال التدمير المنشآت الأهلية بواقع 42 منشأة¹¹.

7.2 الهواء

لقد طالت الاعتداءات الإسرائيلية كافة عناصر البيئة الفلسطينية ومن ضمنها الهواء، حيث نجد أن إسرائيل عملت على زيادة معدلات تلوث الهواء عن طريق المصانع المنتشرة في مستعمراتها، فإن كمية كبيرة من الغازات السامة والضارة الناتجة عن المصانع الإسرائيلية داخل إسرائيل تصل إلى الأجواء الفلسطينية بفعل الرياح بسبب قرب موقعها الجغرافي من الحدود، كما يصل الدخان والغازات الناتجة عن محطات توليد الطاقة العاملة بالفحم في أسدود والمجدل إلى قطاع غزة بفعل الرياح، وأيضاً تزيد من درجات تلوث الهواء، كما تتبعث الغازات السامة التي تلوث الهواء من المصانع الإسرائيلية أثناء عملية النقل الأمر الذي يؤدي إلى حدوث عمليات تسريب لهذه المواد. تشكل الصناعات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والصناعات داخل إسرائيل الخطر الأكبر على تلوث الغلاف الجوي في فلسطين، حيث أن المراكز الصناعية الإسرائيلية الكثيرة المنتشرة في شتى أنحاء الضفة الغربية تلوث الغلاف الجوي بكميات كبيرة من الغازات الدفيئة، حيث يتوقع خبراء المناخ أن تزداد الغازات الدفيئة المنبعثة من المناطق المحتلة عام 1948 بنسبة 40% وذلك حتى العام

¹¹ التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام 2011

2020، ومن مظاهر تغير المناخ في فلسطين تناقص كميات الأمطار وارتفاع درجات الحرارة. وقد كان لتأثير الحرب على قطاع غزة عام 2008 وعام 2012 الأثر الكبير في تلوث الهواء والتربة نتيجة لاستخدام اسلحة محرمة دولياً، ومن تلك الاسلحة الفسفور الابيض الذي تم استخدامه على قطاع غزة عام 2008 وايضاً استخدام اسلحة تحمل مواد سامة مما يؤدي إلى انتشارها في الجو.

وتتعدد مشاكل المنبعثات في فلسطين طبقاً لمصادرها فمنها منبعثات عالمية وهي ما تعرف بغازات الدفيئة أو البيت الزجاجي (ثاني أكسيد الكربون، وأكسيد النيتروجين، والميثان). ومنها ما يعرف بالمنبعثات الإقليمية وهي التي مصدرها المنطقة الإقليمية المحيطة ومن أهمها الأمطار الحمضية (والتي تحتوي على ثاني أكسيد الكبريت، والأمونيا وأكاسيد النيتروجين) بالإضافة إلى المركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية. حيث ينتج عن الأمطار الحمضية الكثير من الأضرار البيئية والاقتصادية التي تسبب خسائر كبيرة في الإنتاج الزراعي وتعمل على تآكل المباني بالإضافة إلى المشاكل الصحية الكثيرة.

فُدرت كمية غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعثة من كافة القطاعات خلال العام 2010 حوالي 4,150.8 ألف طن، موزعة بواقع 3,803.8 ألف طن نتجت من قطاع الطاقة، و216.6 ألف طن نتجت من قطاع النفايات الصلبة نتيجة الحرق المفتوح للنفايات، و130.4 ألف طن نتجت من قطاع الزراعة. وفُدر إجمالي نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للعام 2010 في فلسطين حوالي 1.03 طن/فرد سنوياً، موزعة بنسب مختلفة حسب القطاعات.

كمية المنبعثات في فلسطين حسب نوع المنبعث والمصدر، 2010

المجموع Total	كمية المنبعث بالألف طن المكافئ CO ₂ /سنة					مصادر المنبعثات
	NM VOC (3.4 tCO ₂ equivellent)	CO (1.9 tCO ₂ equivellent)	N ₂ O (310 tCO ₂ equivellent)	CH ₄ (21 tCO ₂ equivellent)	CO ₂	
3,803.8	150.3	300.9	41.5	73.4	3,237.7	الطاقة
2,520.4	112.9	190.6	15.2	69.4	2,132.3	مصادر الاحتراق الثابتة
1,283.4	37.4	110.3	26.3	4.0	1,105.4	النقل
130.4	8.0	122.4	..	الزراعة
216.6	31.0	123.5	62.1	النفايات الصلبة
4,150.8	150.3	300.9	80.5	319.3	3,299.8	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. المنبعثات إلى الهواء، 2010. تقرير منهجي. رام الله- فلسطين.

.. تشير إلى عدم وجود منبعثات

8.2 الزراعة/ الأراضي

تلعب الزراعة دوراً حيوياً في اقتصاد الدول النامية وتمثل المصدر الرئيسي للغذاء والدخل والعمل لسكانها الريفيين، ويعد التطور في الزراعة واستخدام الأراضي أمراً أساسياً لتحقيق الأمن الغذائي وللتخفيف من حدة الفقر والتنمية المستدامة بشكل عام.

التغير في استخدام الأراضي:

تعد دراسات استعمال الأراضي أحد أهم العناصر التخطيطية الرئيسة لأي مخطط استراتيجي للمدن الحديثة، فهي تسهم في تقويم التغيرات التي حدثت في استعمالات الإسكان والأنشطة الاقتصادية خلال فترات زمنية محددة. ولأن عملية

التنمية الحضرية تتميز بالديناميكية والتغير المستمر، فلا بد أن يواكبها خطط لإدارة التنمية تتجاوب مع هذه التغيرات، وتستوعبها ضمن مقترحات الخطط الاستراتيجية والتنظيمية، ومن هذا المنطلق فإنه لا بد من توفير خطة مرنة وواضحة لتنفيذ مقترحات مخطط استعمالات الأراضي تتجانس مع متطلبات الإطار الاستراتيجي وعناصره الرئيسية التي تضم المخطط الهيكلي العام، والمخططات الهيكلية المحلية، والسياسات الحضرية.

الاحتلال الإسرائيلي يقيد استعمالات الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة:

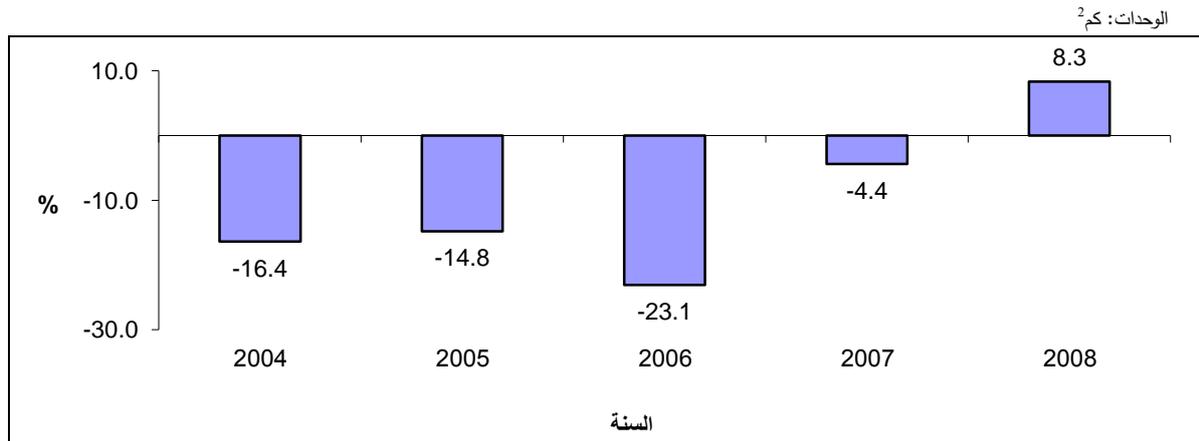
تبلغ مساحة¹² كل من الضفة الغربية وقطاع غزة حسب بيانات وزارة التخطيط والتنمية الإدارية حوالي 6,020 كم² مقسمة إلى المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) وتبلغ مساحتها 5,655 كم²، والمحافظات الجنوبية (قطاع غزة) وتبلغ مساحته 365 كم²، وتتوزع أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الملكية واستعمالات الأراضي حسب وزارة الإسكان إلى أراضي حكومية وأراضي وقف وأراضي خاصة.

هذا وفي أعقاب حرب عام 1967، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بمصادرة مساحات كبيرة من فلسطين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك للأغراض الآتية:

- إقامة المستعمرات الإسرائيلية إذ أقامت إسرائيل المئات من المواقع الاستعمارية.
- الطرق العرضية والاتفاقية لخدمة المستعمرات.
- مناطق أمنية تحيط بالمستعمرات وحظرت على المواطنين الفلسطينيين من دخولها.
- مناطق محمية لمشاريع استعمارية مستقبلية.

يلاحظ أن هناك انخفاضاً في مساحة الأراضي المزروعة مقارنةً بالعام 1998 خلال الأعوام 2004 – 2007 حيث وصل هذا الانخفاض في العام 2006 إلى 23.1 كم² فيما ازدادت المساحة المزروعة خلال العام 2008 بمقدار 8.3 كم² مقارنة بالعام 1998.

التغير في استخدام الأراضي المزروعة في فلسطين، 2004-2008



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. إحصاءات استعمالات الأراضي في فلسطين، 2008. رام الله - فلسطين
ملاحظة: سنة 1998 هي سنة الأساس للبيانات

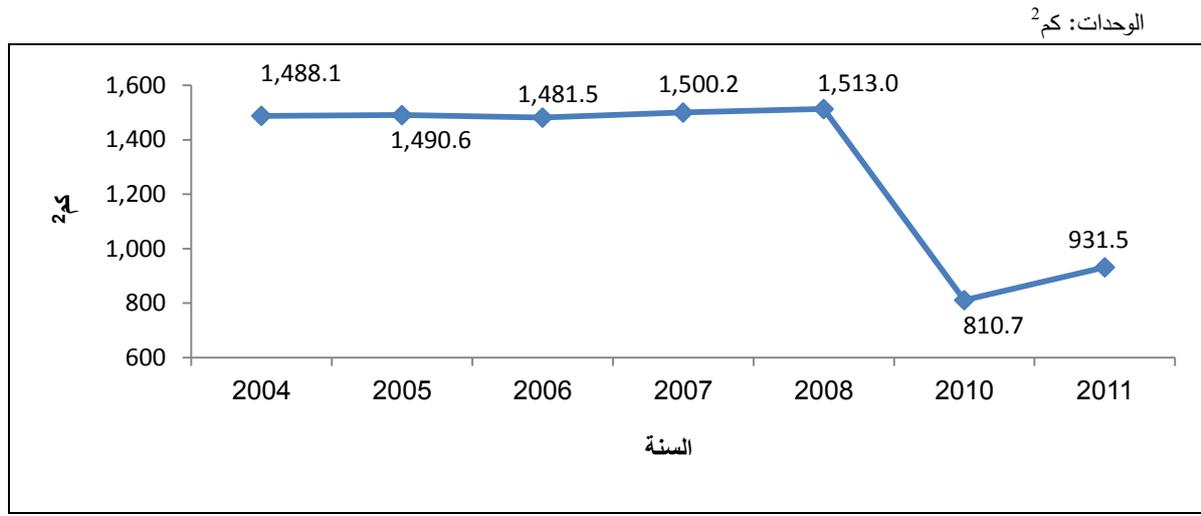
¹² تبلغ مساحة فلسطين حسب دراسة أعدتها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعنوان "دراسة مكتبية عن حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة" نشرت عام 2003 حوالي 6,257 كم² (5,879 كم² للضفة الغربية و 378 كم² لقطاع غزة) علماً بأن هذا الرقم لا يزال قيد المراجعة من قبل الجهات ذات العلاقة.

استقرار مساحة الأراضي المزروعة خلال الأعوام من 2004-2008

بلغت مساحة الأراضي المزروعة في العام 2004 في فلسطين حوالي 1,488 كم²، ثم ارتفعت إلى 1,513 كم² في العام 2008، وهذا ولم تتجاوز نسبة التغير في المساحة المزروعة خلال الاعوام من 2004 الى 2008 عن 2.5%.

يشار إلى أن مساحة الأراضي المزروعة خلال العام 2010 بلغت 810.7 كم² حسب بيانات التعداد الزراعي، 2010 وزادت هذه المساحة إلى 931.5 كم² خلال العام 2011.

مساحة الأراضي المزروعة في فلسطين، 2004-2011



المصدر: بيانات العام 2010/2011 مصدرها مسح الإحصاءات الزراعية 2010/2011، بيانات العام 2009/2010 مصدرها التعداد الزراعي 2010، بينما بيانات الأعوام السابقة فمصدرها السجلات الإدارية لوزارة الزراعة وهي بيانات تقديرية.

إن النقصان الكبير في مساحة الأراضي المزروعة خلال الأعوام 2010 و 2011 يعود إلى اختلاف منهجية الحصول على البيانات حيث بيانات العام 2010/2009 مصدرها التعداد الزراعي 2010، وبيانات العام 2011/2010 مصدرها مسح الإحصاءات الزراعية 2010/2011، بينما بيانات الأعوام السابقة فمصدرها السجلات الإدارية لوزارة الزراعة وهي بيانات تقديرية على مستوى التجمع، بينما بيانات التعداد والمسح فوحدة العد الإحصائية على مستوى الحيازة الزراعية.

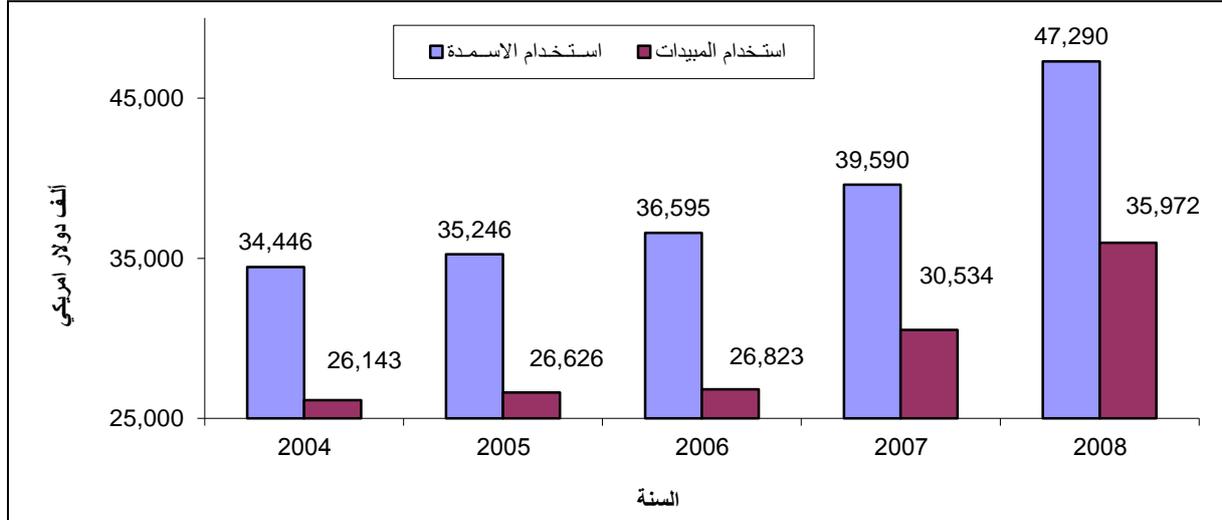
استخدام الأسمدة والمبيدات الزراعية

لقد كان استخدام الأسمدة الطبيعية بدلاً من الأسمدة الكيميائية أفضل من حيث حالة النمو والحفاظ على الجيل النباتي الذي ينمو بشكل صحيح ولو كان ذلك ببطء، حيث تتخلل الأسمدة الطبيعية التربة بفعل الجراثيم اللاهوائية والهوائية وتتخلل عناصرها وخاصة الأزوت الفعال والمفيد للتربة، أما الأسمدة الكيميائية فإنها تسبب الكثير من الأضرار للتربة إذا ما استخدمت بكميات كبيرة وتؤدي إلى عدم النمو بشكل كامل إن قلت الكمية واعتادت النباتات على هذه الأسمدة.

خلال العام 2004 تم استخدام أسمدة في فلسطين بما قيمته 34.4 مليون دولار، وتم استخدام مبيدات زراعية بما قيمته 26.1 مليون دولار، ثم ارتفع الاستخدام إلى 47.2 مليون دولار للأسمدة، و36 مليون للمبيدات الزراعية في العام 2008، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على الاستخدام المكثف لهذه الأسمدة والمبيدات في المجال الزراعي.

استخدام الأسمدة والمبيدات الزراعية في فلسطين لسنوات مختارة

الوحدات: ألف دولار أمريكي



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. سلسلة تقارير الإحصاءات الزراعية. رام الله - فلسطين

تشير بيانات التعداد الزراعي للعام 2010 إلى أن 64.9% من إجمالي الحيازات النباتية والمختلطة في فلسطين تستخدم أسمدة عضوية، و34.8% تستخدم أسمدة كيميائية، بالإضافة إلى أن 49.7% من إجمالي الحيازات النباتية والمختلطة تستخدم مبيدات زراعية.

عدد الحيازات الزراعية التي تستخدم التطبيقات الزراعية في فلسطين حسب نوع الحيازة ونوع التطبيق الزراعي، 2010/2009

المجموع	نوع الحيازة		نوع التطبيق الزراعي
	مختلطة	نباتية	
63,003	13,735	49,268	الأسمدة العضوية
33,746	6,745	27,001	الأسمدة الكيميائية
48,276	9,873	38,403	المبيدات الزراعية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. التعداد الزراعي - 2010، النتائج النهائية - الأراضي الفلسطينية. رام الله - فلسطين

علمًا بأن عدد الحيازات النباتية في فلسطين بلغ 79,176 حيازة، وعدد الحيازات المختلطة 17,893 حيازة وذلك في العام 2010.

9.2 البيئة البحرية والساحلية

يعاني الشاطئ الفلسطيني في قطاع غزة من مشاكل بيئية كثيرة من جراء تدفق المياه العادمة الناتجة عن استهلاك المواطنين، ومن إلقاء النفايات الصلبة على طول الشواطئ، كذلك اختلاف معدلات الترسبات على الشاطئ بسبب الاختلاف في مستوى مياه البحر، وأيضاً عمليات الصيد البحري التي تسهم في تلوث البيئة البحرية أما بالنسبة للمياه العادمة فإن 40% من المياه العادمة في قطاع غزة تتدفق في مياه البحر المتوسط بدون معالجة وتتدفق خصوصاً من أمام شواطئ مدينة غزة ومخيم الشاطئ ومدينة دير البلح كذلك فإن هناك 800 وحدة صيد منتشرة على الشاطئ وتسهم إلى حد

ما في تلوث الشاطئ من خلال النفايات، فهناك العديد من الأماكن سبق الإشارة إليها تتجمع فيها النفايات الصلبة على الشاطئ في قطاع غزة.

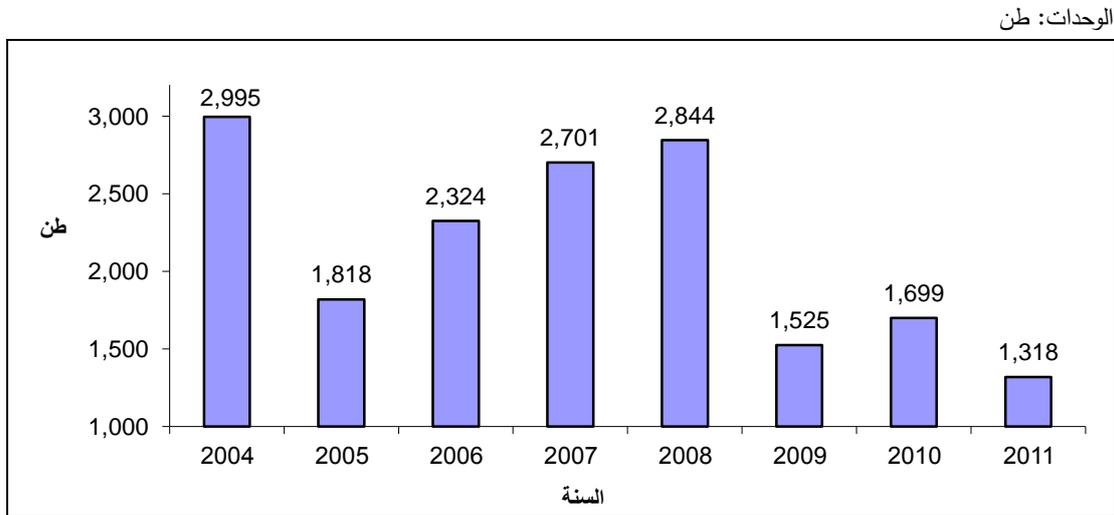
وفي بحث تم إجراؤه على مياه الشاطئ في قطاع غزة تم اختيار 17 موقعاً على طول الشاطئ حيث أُخذت عينات مياه من تلك المواقع بواقع عينتين شهرياً لكل موقع وعلى مدار 12 شهراً وبعد تحليل العينات كيميائياً واختبار الأوكسجين BOD والأوكسجين المذاب DO وفحوصات ميكروبيولوجية، أظهرت التحاليل أن هناك تلوثاً كيميائياً وميكروبيولوجياً يختلف تبعاً لاختلاف فصول السنة وأن لهذا التلوث علاقة بتدفق كمية مياه المجاري إلى البحر وكذلك نشاطات السكان وكمية الأمطار، كما أوضحت الدراسة أن وقف ضخ المجاري لفترات محدودة قد أدى إلى التقليل من درجة التلوث.

وقد نصحت الدراسة المتعاملين مع هذه المواقع سواء بالسياحة أو الصيد إلى مدى خطورة التعرض لهذا التلوث وعليه فإنه يجب اتخاذ إجراءات وقائية مستمرة وتبني برامج مسح أخرى باستخدام أحدث الطرق كالاستعانة بالكلوليفاج وبكتيريا الأنتيروكوكوس.

تذبذب كميات صيد الأسماك السنوي

بلغت كمية صيد الأسماك السنوي في العام 2005 في فلسطين 1.8 ألف طن، ثم ارتفعت إلى 2.8 ألف طن في العام 2008، في حين انخفضت في العام 2011 لتصل إلى 1.3 ألف طن.

كميات صيد الأسماك السنوي في فلسطين، 2004-2011



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. سلسلة تقارير الإحصاءات الزراعية. رام الله - فلسطين

10.2 المياه

تعد المياه واحدة من أصعب القضايا التي تؤثر على استقرار البيئة في فلسطين، وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية 2006 على الصعيد العالمي إلى أن نصيب الفرد الفلسطيني من المياه، وبخاصة في غزة، يمثل أحد أعلى مستويات ندرة المياه في العالم، ويساهم في حدوث هذه الندرة كل من نقص المياه وأسلوب إدارة المياه المشتركة.

إن مستوى عدم التكافؤ بين إسرائيل وفلسطين في المشاركة في طبقات المياه الجوفية التي تقع أسفل الضفة الغربية بالغ الوضوح فمتوسط نصيب الفرد من استخدام المياه من قبل المستعمرين الإسرائيليين في الضفة الغربية هو نحو تسع مرات أعلى من الفلسطينيين. وبالرغم من أن الضفة الغربية يوجد بها 13% فقط من مجموع الآبار في فلسطين التاريخية، فإن المستعمرين يعملون على استخراج ما يصل إلى 53% من المياه الجوفية في هذه الآبار.

توضح إدارة مستودعات المياه الجوفية الغربية والساحلية أصل المشكلة حيث يعد المستودع الغربي للمياه الجوفية، وهو جزء من حوض نهر الأردن، بمثابة المصدر الوحيد والأكثر أهمية للمياه المتجددة في فلسطين، ويتم إعادة تغذية ما يقارب من ثلاثة أرباع طبقات المياه الجوفية بهذا المستودع في الضفة الغربية، كما أنها تتدفق من الضفة الغربية نحو ساحل إسرائيل، وأغلب هذه المياه لا تُستخدم من قبل الفلسطينيين، ويرجع أحد الأسباب إلى التنظيم الصارم لعدد وعمق الآبار. إن نسبة حصول الفلسطينيين على مصادر المياه في الضفة الغربية هو ربع ما يحصل عليه الإسرائيليين، كما أنه أخذ في الانخفاض.

هناك مشاكل مماثلة مع المياه من الحوض الساحلي، والتي بالكاد تصل إلى قطاع غزة بسبب ارتفاع معدلات الاستخراج على الجانب الإسرائيلي. يقدر أن الإفراط في استخراج المياه من الحوض الساحلي إلى ما يقرب من ضعف الحد المستدام في عام 2000 يصل الآن إلى مستويات خطيرة، فنسبة 5% إلى 10% فقط من المياه الجوفية تقدم نوعية جيدة لمياه الشرب، ويمثل انخفاض منسوب المياه الجوفية، إلى جانب زيادة الملوحة عبر مياه البحر والتلوث الناجم عن مياه الصرف الصحي، تهديداً لكل من نوعية وكمية المياه المتاحة. تضم الملوثات الرئيسية لموارد المياه في قطاع غزة النترات والكلوريد والملوحة، ويحتمل أن تضم أيضاً بكتيريا العصيات المعوية البرازية والمكورات العفوية البرازية.

وتؤكد مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين أن معدلات التلوث الحالية هي أربع مرات أعلى من أرقام عام 2005، وتتضمن دواعي القلق بخصوص الصحة العامة نتيجة لهذا التلوث انتشار الأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الحادة والمزمنة مثل التهاب الكبد الوبائي أو الإسهال والكوليرا.

بلغت كمية المياه المتدفقة من الحوض الساحلي في قطاع غزة 178.8 مليون م³/السنة عام 2011، وهذه كمية لا تشمل المياه المضخوخة من آبار الأونروا، لكن الكمية تشمل الضخ الجائر حيث يعتبر الضخ الآمن وطاقة الحوض المستدامة 50-60 مليون متر مكعب فقط. أكثر من 90% من كمية المياه في الحوض الساحلي لا تتوافق نوعية المياه فيها مع معايير منظمة الصحة العالمية، وقد بلغت كمية المياه المتدفقة من الأحواض الجوفية في الضفة الغربية للعام 2011: الشرقي: 25.7 مليون م³/السنة، والغربي: 25.0 مليون م³/السنة، والشمال الشرقي: 14.8 مليون م³/السنة¹³.

¹³ Annual Water Status Report, 2011. Palestine Water Authority.

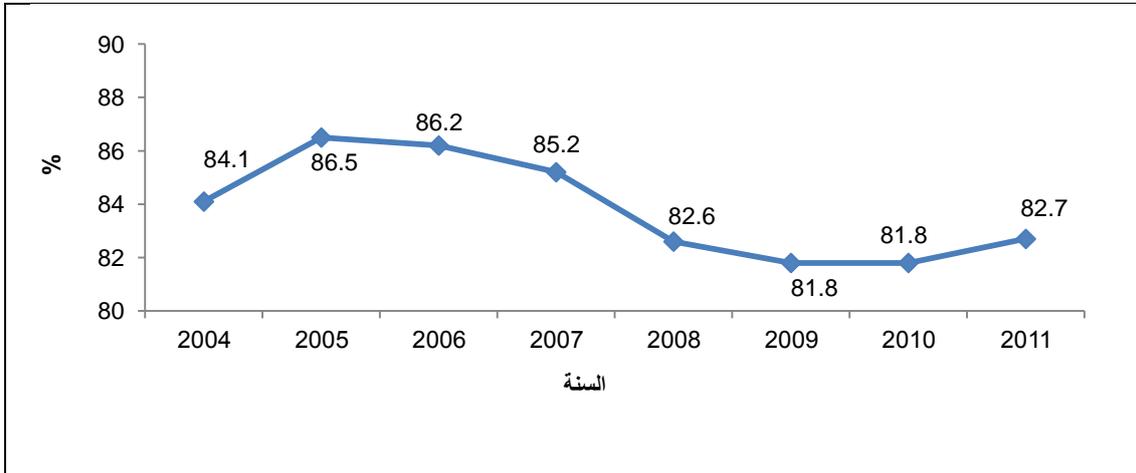
يقدر أن هناك 62.51 مليون متر مكعب¹⁴ من مياه الصرف غير المعالجة تصرف في البيئة كل سنة في أكثر من 350 موقعاً في الضفة الغربية، بالإضافة إلى ذلك، تعتمد 51.1% من الأسر في الضفة الغربية على الحفر الامتصاصية ويبدو الفلسطينيون في قطاع غزة في وضع أفضل من حيث الارتباط بشبكات الصرف الصحي؛ حيث تشير البيانات إلى أن 83.1% من الأسر في قطاع غزة تتصل بشبكة صرف صحي ومع ذلك، فإن الطاقة الاستيعابية لمحطات المعالجة تنخفض كثيراً، وبقيت غير قادرة على العمل لبعض الوقت نتيجة للحصار المفروض على قطع الغيار والكهرباء والموارد البشرية.

بالإضافة إلى ذلك، ترفض إسرائيل إعطاء تصاريح لإقامة محطات معالجة المياه والنفايات إلا بشرط مسبق وهو أن تكون متصلة بالمستعمرات. وقد دأبت بلدية القدس على إهمال الاستثمار في البنية التحتية للفلسطينيين، وخاصة في مجال المياه والصرف الصحي، وتوجد حوالي 90% من جميع أنابيب الصرف الصحي وخطوط الكهرباء والطرق والأرصفة في القدس الغربية، تاركة العديد من الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية دون أنظمة للصرف الصحي والكهرباء والطرق المعبدة. وهناك مناطق فلسطينية كاملة لا ترتبط بنظام الصرف الصحي (يبلغ النقص في خطوط الصرف الصحي الرئيسية 70 كيلومتراً).

تذبذب كميات المياه المسحوبة من المياه الجوفية والسطحية

من الملاحظ أن هناك تذبذباً في نسبة المياه المسحوبة من المياه الجوفية والسطحية نسبة إلى المياه المتاحة في فلسطين خلال الاعوام 2004-2011، حيث بلغت 84.1% خلال العام 2004، إلا أن نسبة كميات المياه المسحوبة من المياه الجوفية والسطحية بلغت 81.8% في عام 2009، ووصلت هذه النسبة إلى 82.7% في عام 2011.

نسبة المياه المسحوبة من المياه الجوفية والسطحية من المياه المتاحة في فلسطين، 2004-2011



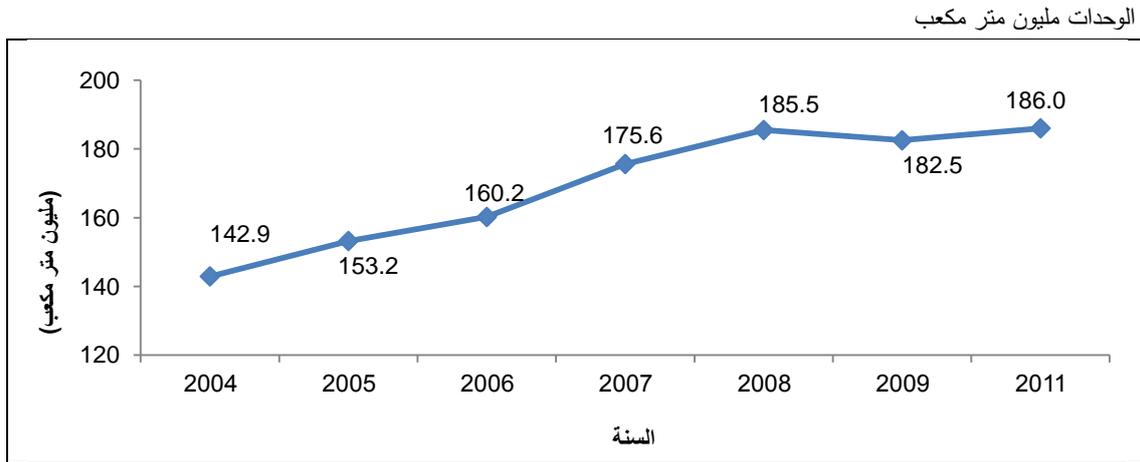
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إحصاءات المياه في فلسطين 2004-2011. رام الله - فلسطين.

¹⁴ Annual Water Status Report, 2011. Palestine Water Authority.

كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي

من خلال تتبع البيانات والارقام يلاحظ ان هناك سحب متزايد للمياه لاغراض الاستخدام المنزلي في فلسطين فقد شهدت الفترة الممتدة من 2004-2011 سحباً متزايداً بدءاً من حوالي 142.9 مليون متر مكعب خلال العام 2004، وانتهاءً بحوالي 186.0 مليون متر مكعب¹⁵ خلال العام 2011.

كمية المياه المزودة للاستخدام المنزلي في فلسطين، 2004-2011



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. إحصاءات المياه في فلسطين 2004-2011. رام الله - فلسطين

11.2 التنوع الحيوي

تعد فلسطين من أكثر بقاع الأرض غنى بالتنوع الحيوي ومصادره، ويرجع ذلك إلى التباين الكبير في الأنظمة المناخية والتنوع في التضاريس الجغرافية وأنواع التربة. إن موقع فلسطين الاستراتيجي بين قارات العالم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا جعلها مركزاً للحضارات المتعاقبة ومعبراً رئيساً لهجرات الطيور وموطناً للكثير من الأنواع الحية. حيث يبلغ عدد الكائنات التي تم وصفها في فلسطين نحو 47 ألف نوع ويعتقد بوجود حوالي 4 آلاف نوع آخر لم يتم وصفها.

كما أن فلسطين تزخر بالكثير من أنواع النباتات البرية، إذ يصل عدد النباتات المزهرة إلى حوالي 2,700 نوع، ويبلغ عدد الأنواع المتوطنة منها في فلسطين حوالي 261 نوعاً، منها 53 نوعاً خاصة بفلسطين، و12 نوعاً نادراً جداً، ويبلغ عدد الأنواع النباتية المهددة بالانقراض حوالي 543 نوعاً، خاصة العائلة الزنبقية والسوسنية.

يشار إلى أن فلسطين تمتاز بتنوع كبير في حيواناتها، إذ يوجد 93 نوعاً من الثدييات ضمن 33 عائلة، و520 نوعاً من الطيور ضمن 65 عائلة، وتعتبر هذه الأعداد كبيرة بالنسبة لمساحة فلسطين مقارنة مع غيرها من المناطق ذات مساحات مضاعفة مثل كاليفورنيا. كما تحوي فلسطين نحو 110 أنواع من الزواحف والبرمائيات، ويعيش في المسطحات والمجاري المائية الداخلية في فلسطين حوالي 32 نوعاً أصيلاً من الأسماك ونحو 14-16 نوعاً دخيلاً منها.

¹⁵ Annual Water Status Report, 2011. Palestine Water Authority.

ويعيش في فلسطين نحو 30 ألف نوع من اللاقاريات وتقدر أنواع الحيوانات المهددة بالانقراض تقريبا 22 نوع وذلك لعدة أسباب منها الصيد العشوائي وبناء جدار الضم والتوسع الذي أقامه الاحتلال الإسرائيلي مما أدى إلى هجرة الكثير من الكائنات الحية من مواطنها، كذلك الممارسات الإسرائيلية والمناورات العسكرية التي يجريها الاحتلال الإسرائيلي أدى إلى هجرة الكثير من الطيور إلى أماكن آمنة خارج فلسطين.

انتشار المحميات الطبيعية في فلسطين:

يوجد في الضفة الغربية أكثر من 48 محمية طبيعية، حدد بعضها في فترة الانتداب البريطاني، ثم في فترة الإدارة الأردنية وبعضها الآخر في فترة الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، كمحمية أم الریحان في محافظة جنين التي ابتلعها جدار الضم والتوسع، ومحمية وادي القف في محافظة الخليل ومحمية وادي الزرقا العلوي في سلفيت، ومحمية سلمان الفارسي في محافظة طولكرم، ومحمية الجبل الكبير في نابلس، حيث أعلنت دولة فلسطين عام 2000 ممثلة بوزارة شؤون البيئة وادي غزة كأول محمية طبيعية.

بالرغم من القيمة الكبرى الجمالية والاقتصادية والاجتماعية والطبية للتنوع الحيوي، لا تزال الأخطار تحدق بهذا المصدر الطبيعي الحساس، ممثلةً بتدمير وفقدان المواطن البيئية الطبيعية لأنواع من خلال التغيرات في استخدامات الأراضي لصالح الأنشطة البشرية اليومية، والاستثمارات الاقتصادية غير المستدامة، كذلك تحويل الأرض لصالح الزراعة، حيث حول الإنسان بين 20-50% من مساحة الأحياء البرية على كوكب الأرض إلى أراض زراعية.

في فلسطين تزداد الأخطار والمهددات على التنوع الحيوي نتيجة لممارسات الاحتلال وسياساته على الأرض الفلسطينية، فبناء المستعمرات وما يصاحبها من مصادرة ونهب وتجريف للأرض الفلسطينية خاصة مناطق الغابات والمحميات الطبيعية الغنية بالتنوع الحيوي والأراضي الزراعية، وما ينتج عنها من نفايات صلبة ومياه عادمة تعمل على تلويث ما تبقى من أراض خارج حدود المستعمرات، وإقامة جدار الضم والتوسع الذي عمل على تجزئة وتقطيع الأنظمة البيئية الطبيعية للأحياء وعزل الكثير من الأنواع من حرية التنقل والتزاوج، هذا فضلاً عن شق الطرق الالتفافية لصالح المستعمرين على حساب الأراضي الطبيعية¹⁶.

12.2 الاقتصاد وقوة العمل

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

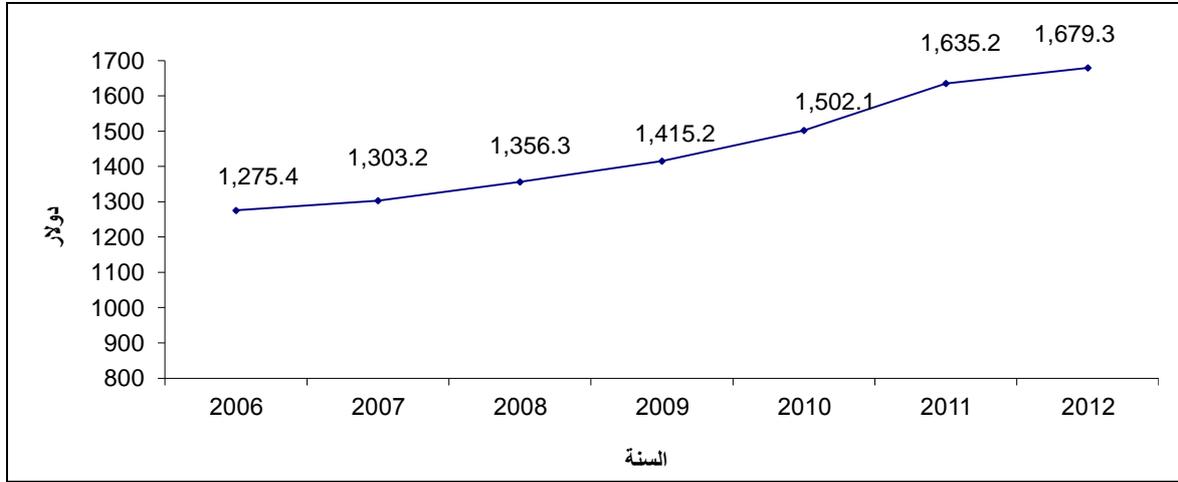
بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين 6,797.3 مليون دولار أمريكي خلال العام 2012، حيث سجل نمواً بنسبة 5.9% مقارنة مع العام 2011، كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بلغ 1,679.3 دولار أمريكي خلال العام 2012 مسجلاً نمواً نسبته 2.7% بالمقارنة مع العام 2011 حيث بلغت قيمته في العام 2011 حوالي 1,635.2 دولار أمريكي وذلك بالأسعار الثابتة علماً أن سنة الأساس 2004.

وبلغ الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الربع الرابع من عام 2012 حوالي 1,733.2 مليون دولار أمريكي بارتفاع قدره 1.5% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2012 الذي بلغ حوالي 1,707.9 مليون دولار أمريكي.

¹⁶ البيان الصحفي لسلطة جودة البيئة بمناسبة اليوم العالمي للبيئة 2010/06/04 المنشور على وكالة معا الإخبارية

كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين 423.5 دولار أمريكي خلال الربع الرابع من عام 2012، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة بلغت 0.7% مقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه الذي بلغت قيمته حوالي 420.4 دولار أمريكي.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين * للأعوام 2006-2012 بالأسعار الثابتة



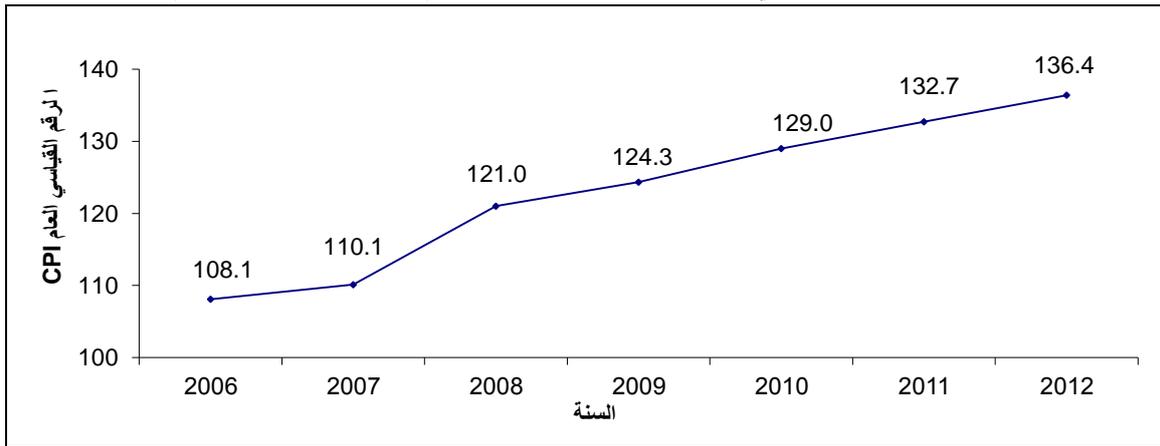
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. إحصاءات الحسابات القومية 2006-2012. رام الله- فلسطين.
ملاحظة: البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.
2004 هي سنة الأساس

تبرز المؤسسات المالية الدولية أن التركيبة المتغيرة للاقتصاد تعد أكثر إثارة للقلق من معدلات النمو السلبية على مدى السنوات القليلة الماضية، فبينما يعتمد الناتج المحلي الإجمالي بشكل متزايد على الحكومة والاستهلاك الخاص للمعونات المقدمة من المانحين والتحويلات، انخفضت الاستثمارات إلى مستويات منخفضة بشكل خطير، تاركة القليل من القاعدة الإنتاجية لبناء اقتصاد قادر على الاكتفاء الذاتي. يتم دعم الاقتصاد الفلسطيني بدفعات هائلة من المساعدات الخارجية ففي عام 2008 ازداد دعم الميزانية بمفرده بنسبة 80% تقريباً عن مستوى عام 2007، وبلغ ما يقارب 1,8 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي، للمقارنة بلغ دعم الميزانية الجارية والتنمية في عام 2007 معاً ما يصل إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين خلال العام 2012 بنسبة 2.78%، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 132.71 خلال العام 2011 إلى 136.40 خلال العام 2012، وعلى مستوى المناطق الفلسطينية فقد ارتفع بنسبة (4.08% في الضفة الغربية، و 3.23% في القدس J1، و 0.48% في قطاع غزة).

مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين للسنوات 2006-2012 (سنة الأساس 2004=100)



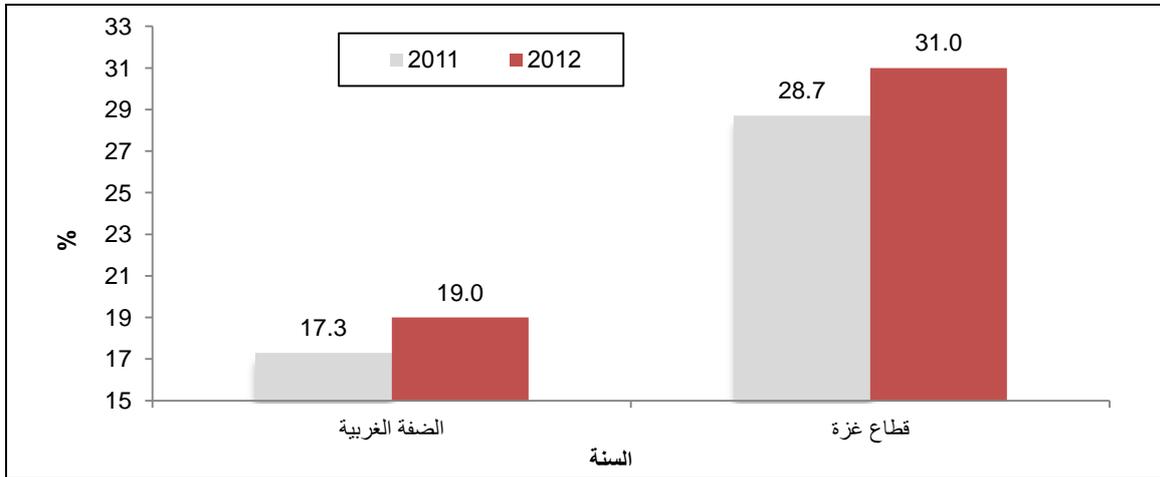
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح أسعار المستهلك، 2006-2012. رام الله - فلسطين.

على مستوى أهم المجموعات الرئيسية، سجلت أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة في فلسطين ارتفاعاً بنسبة 2.12% خلال العام 2012 مقارنة مع العام 2011.

تذبذب معدلات البطالة في فلسطين

يلاحظ وجود تذبذب في معدلات البطالة في فلسطين خلال العقد الماضي، حيث بلغ معدل البطالة 20.9% في العام 2011 بينما بلغ المعدل 23.0% في العام 2012، حيث يبرز التوزيع حسب المنطقة وحالة اللجوء حدوث تذبذب بين العامين 2011 و2012.

معدل البطالة للأفراد 15 سنة فأكثر حسب السنة والمنطقة

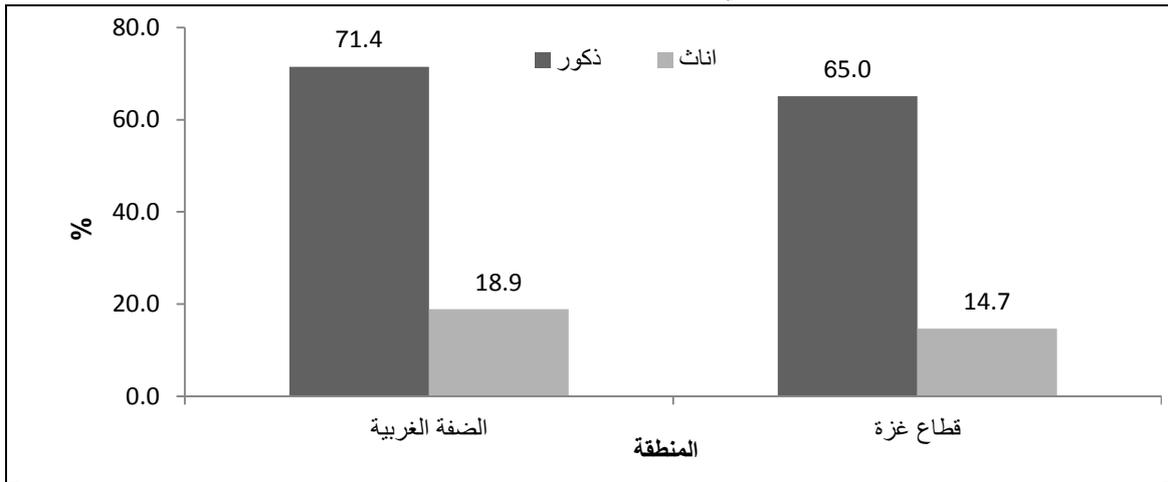


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2011-2012. رام الله - فلسطين

استقرار معدلات المشاركة في القوى العاملة

أما معدل مشاركة القوى العاملة فقد بلغ 43.6% (42.1% بين اللاجئين و44.6% بين غير اللاجئين) في عام 2012 مقارنة بـ 43.0% في عام 2011، حيث يختلف التوزيع حسب الجنس والمنطقة بين العامين 2011، 2012.

معدل المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس والمنطقة، 2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2012. رام الله - فلسطين

أعداد العمال في فلسطين في تزايد مستمر:

تشير نتائج مسح القوى العاملة إلى أن عدد العمال في فلسطين شهد زيادة قدرها حوالي 21 ألف عامل بين عام 2011 وعام 2012.

في عام 2012 بلغ متوسط الأجر اليومي في فلسطين 92.9 شيكل؛ بواقع 103.5 شيكل في الضفة الغربية، و64.3 شيكل في قطاع غزة.

الحصار الإسرائيلي عقبة في طريق الاستيراد والتصدير:

منذ الاحتلال عام 1967، بقي الاقتصاد في قطاع غزة يعتمد على إسرائيل في توفير فرص التصدير والاستيراد، فضلاً عن سوق العمل. حيث يملك قطاع غزة ما مجموعه 70 ألف دونم من الأراضي الزراعية والقدرة على إنتاج 280-300 ألف طن من المنتجات الزراعية سنوياً، والتي يعتبر ثلثها من محاصيل التصدير. أما قبل الحصار، كان القطاع الزراعي يوفر فرص عمل لأكثر من 40 ألف شخص، وكان الإنتاج الزراعي موجهاً أساساً لتلبية الطلب المحلي الفلسطيني، ولكن كانت توجد صناعة تصدير صغيرة ومزدهرة تزود إسرائيل والخارج أيضاً بالمنتجات الزراعية.

وكان حوالي 5 آلاف مزارع يعتمدون في معيشتهم على تصدير محاصيل الفراولة والبندورة الصغيرة وزهور القرنفل والفلفل الأخضر، والتي كانت تعتمد كلياً على الأسمدة المستوردة. ومنذ فرض الحصار في عام 2007، وصلت هذه الأنواع من الأنشطة الاقتصادية إلى طريق مسدود، ويرجع ذلك جزئياً إلى القيود المفروضة على الأسمدة.

قبل حصار العام 2007، تركزت الغالبية العظمى من الصناعات في قطاع غزة، وبالبلغ عددها 3,900 منشأة في مجال الصناعة التحويلية، وفرت وظائف لما مجموعه 35 ألف شخص، حيث كان يعمل 16 ألف تقريباً في 960 مؤسسة للغزل والنسيج، وكان 6 - 8 آلاف شخص يعملون في 600 مصنع للأثاث، و3,500 شخص في قطاع البناء¹⁷، بينما انخفض

¹⁷ OCHA-oPt (2007) 'The Closure of the Gaza Strip: The Economic and Humanitarian Consequences', Special Focus; OCHA-oPt (2007) 'Gaza Fishing: An Industry in Danger', Special Focus.

هذا العدد بعد الحصار ليصل خلال العام 2010 الى حوالي 3,375 منشأة عاملة في مجال الصناعات التحويلية بعدد عمال بلغ حوالي 12,390 عامل.

يقدر الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية أن 98% من العمليات الصناعية في غزة غير نشطة الآن. وتشير التقديرات إلى أن أنشطة القطاع المصرفي في قطاع غزة انخفضت من 40% من مجموع العمل المصرفي الفلسطيني إلى حوالي 7% وعلى نحو مماثل، يعتمد 30 ألف شخص على صناعة صيد الأسماك بغزة التي كانت تسهم سابقاً بـ 4% من الناتج المحلي الإجمالي، أما في الوقت الحاضر فتعاني صناعة صيد الأسماك بسبب تقلص فرص الوصول إلى مناطق الصيد (بسبب القيود المفروضة من قبل الجيش الإسرائيلي)، وفقدان المعدات خلال عملية الرصاص المصبوب، والتلوث، والتهديدات من جانب الجيش الإسرائيلي.

تمثل أحد الردود على واقع الحصار وما رافقه من تقلص فرص العمل في التوسع في ما يسمى "اقتصاد الأنفاق" فقد حفر التجار الأنفاق من غزة إلى مصر لتهرب مجموعة واسعة من السلع التي أصبحت غير متوفرة نتيجة الحصار وأصبحت الأنفاق عملاً مربحاً للغاية، ومصدراً مهماً لكسب الرزق غير الرسمي، ولكنه خطر لا بل قاتل لأولئك الذين يعملون فيه¹⁸.

13.2 الشراكة العالمية

بوجود قوى عاملة متعلمة، وقطاع تكنولوجي منافس، وعقلية مبادرة إبداعية، جذبت فلسطين خلال عدة سنوات الشراكات في مجال الأعمال والفرص الاستثمارية من جانب منظمات دولية معروفة، وعدد من الشركات والمنظمات غير الحكومية، منها أنظمة 'سيسكو'، و'غوغل'، و'انتل' و'هيوليت باكارد'.

هناك معوقات واضحة - سياسية ومادية - لكن الفلسطينيين يستمرون في العمل على الرغم من التحديات اليومية. وما نتج هو حس من المرونة، وعقلية إبداعية وإيمان لا يتزعزع في الإمكانيات الأمر الذي كان واضحاً في حزيران 2010 خلال مؤتمر الاستثمار الفلسطيني حيث صرح الممثل الأمريكي نائب وزير المالية نيل وولين بقوة أن "الاقتصاد الفلسطيني مفتوح أمام الأعمال".

لطالما كان هذا الشعور الكامن موضع الإيمان في الشراكة الأمريكية- الفلسطينية، التي أسست عام 2007 على يد المدير التنفيذي "توني فيرستاندغ"، من أجل إيجاد شراكات وفرص استثمارية للشعب والاقتصاد الفلسطيني. وإدراكاً للتحديات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في فلسطين بالإضافة إلى الفرص، تركّز الشراكة على بناء علاقات في مجال الأعمال بين الأمريكيين والفلسطينيين في حقول التكنولوجيا والفندقة والسياحة، والتنمية الشبابية. ومرة واحدة سنوياً، في أيلول (سبتمبر)، يجتمع الرؤساء التنفيذيون مع قادة في مجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة من أجل مراجعة أنشطة العام السابق، ومناقشة ووضع أجندة المشاريع ذات الأولوية التي سيتم السعي لتنفيذها في العام التالي.

ومن ضمن البرامج العديدة للشراكة الأمريكية- الفلسطينية كان صندوق رأس المال في الشرق الأوسط (MEVCF) الذي يهدف للاستثمار في الشركات التكنولوجية الفلسطينية في مراحلها الأولى. ويملك المؤسسان سعيد الناشف وبادين كوفمان هدفاً أولياً بوضع 25 مليون دولار في الاستثمار. ويشمل المستثمرون الحاليون بنك الاستثمار الأوروبي، وصندوق 'سوروس' للتنمية الاقتصادية، ومؤسسة 'سكول' وجين كايس.

18 Human Rights Watch (2004) 'Razing Rafah: Mass Home Demolitions in the Gaza Strip'.

كما تدعم الشراكة مبادرة سيسكو لترويج العقود التكنولوجية في الشركات الفلسطينية. وقد تعاقدت سيسكو مع 40 شركة بالتعاون مع وزارة الخارجية الأمريكية والشراكة الأمريكية- الفلسطينية، وتأمل القيام بزيادة هذا العدد من خلال تشجيع الشركات التكنولوجية الكبرى الأخرى على أن تحذو حذو سابقتها.

وبالشراكة مع مجموعة (تيلوس)، قامت الشراكة بتسهيل قيام تعاون جامعي بين كلية الفندقية في جامعة هيوستن وكلية الفندقية في جامعة بيت لحم. وستوفر هذه الشراكة للطلاب في مجال الفندقية والضيافة فرصة للتبادل الطلابي والتدريب وخبرة دولية أوسع. وتسعى الشراكة الأمريكية- الفلسطينية إلى توسيع نطاق أعمالها مع جامعات وقطاعات أخرى.

بالإضافة إلى الشراكة الأمريكية الفلسطينية، بدأ بعد مباحثات أوسلو حوار أوروبي فلسطيني لانضمام فلسطين إلى عملية الشراكة الأوروبية المتوسطية على أسس إعلان برشلونة حول إقامة منطقة تجارة حرة على شاطئ المتوسط يتم تحقيقها عام 2010 كما كان مخطط لها.

في نهاية عام 1996 بعد عدة جولات من المفاوضات تم التوصل إلى اتفاق وصف بالمرحلي أو الانتقالي على أساس مسار برشلونة (عملية الشراكة الأوروبية المتوسطية) التي تهدف إلى إقامة شراكة بين الدول القابعة على شاطئ المتوسط. اتفاق الشراكة يهدف إلى خلق منطقة متناغمة تنعم بالأمن والسلام والاستقرار من خلال خلق حوار سياسي وأمني لتدعيم الحوار السياسي والأمني المعمول به في إطار مسار برشلونة الذي يهدف إلى خلق إطار للعلاقات بين دول جنوب المتوسط والاتحاد الأوروبي والمساعدة في الاندماج الإقليمي للدول الشريكة في العملية عندما تسمح الظروف لهذا الاندماج أن يتحقق¹⁹.

وتشارك دولة فلسطين في مبادرة أفق 2020 التي تهدف إلى إزالة التلوث من البحر المتوسط عن طريق التصدي لما يمثل حوالي 80% من مصادر التلوث به وهي المخلفات الصلبة ومياه الصرف الصحي في المناطق الحضرية والملوثات الصناعية، والذي انبثق عنه مشروع نظام المعلومات البيئية المشتركة لمبادرة سياسة الجوار الأوروبية الذي يهدف إلى تعزيز مبادئ (تبادل المعلومات البيئية المشتركة - SEIS) في الأقاليم الخاضعة لسياسة الجوار الأوروبي، من خلال تطوير نظام وطني وإقليمي للمعلومات البيئية الذي يتماشى مع نهج الاتحاد الأوروبي.

ويؤكد المختصون في الشأن الاقتصادي على أهمية حصول فلسطين على عضوية دولة مراقب لما له من تبعات اقتصادية خاصة بالانضمام للمؤسسات الاقتصادية الدولية، وأفاد المختصون أن الاحتلال الإسرائيلي سيلجأ إلى معاقبة الفلسطينيين ومنع أموال المقاصة والجمارك عنهم، في المقابل سيتمكن الفلسطينيون من رفع دعاوى قضائية أمام المحاكم الدولية خاصة بالشأن الاقتصادي، والمشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الاقتصادية الدولية وإبداء الآراء في بعض القضايا.

14.2 أنماط الإنتاج والاستهلاك

احتملت الأرض من الأضرار خلال العقود القليلة الماضية أكثر من طاقتها وفوق قدرتها على تقديم الموارد اللازمة لحياة البشر، وإضافة إلى التعامل الخاطئ الجاهل أو المتعمد الطارئ أو المستمر الذي يرتكبه الإنسان بحق الأرض ومواردها البيئية، فإن إسراف فئة من البشر باستغلال الثروات الطبيعية بوتيرة غير مسبوقة وسريعة يتعدى قدرة الأرض على تجديد

¹⁹ دراسة وتحليل لاتفاق الشراكة الأوروبية الفلسطينية <http://www.met.gov.ps/MneModules/epapers/pal-eur-co.pdf>

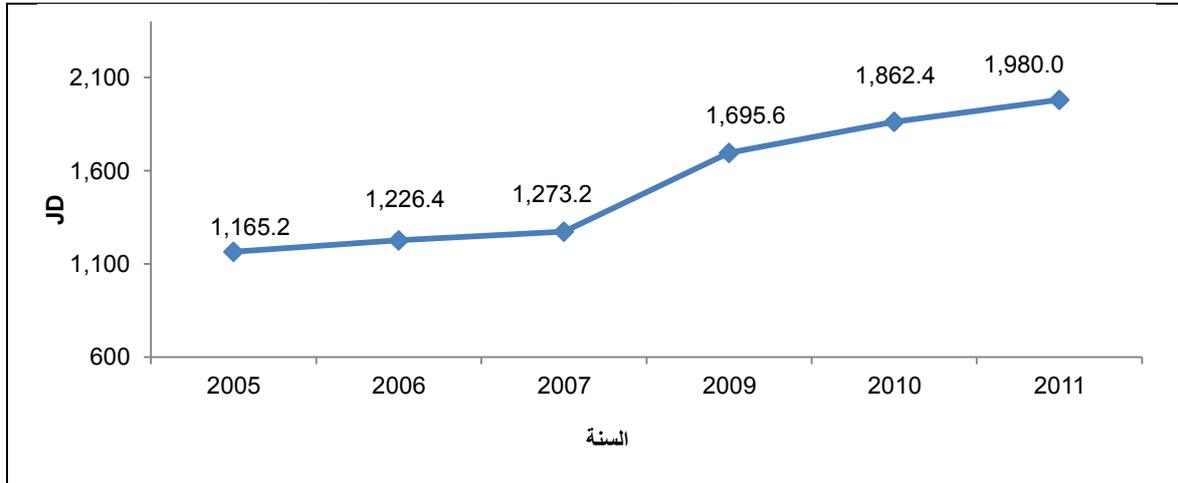
هذه الثروات، وتشير التوقعات إلى أن استهلاك سكان العالم في عام 2050 سيتجاوز كثيراً قدرة الأرض على تجديد مصادرها الحيوية. وفي السنوات القليلة الماضية، أدى هذا التعامل الخاطئ مع الأرض إلى نتائج كارثية على الإنسان نفسه، فبعض الأنهار لم تعد تصل إلى مصباتها في البحار، واختفى نصف المسطحات المائية في القرن الماضي، ويواجه أكثر من 20% من أسماك المياه العذبة في الوقت الحالي خطر الانقراض. من هذه المنطقات، يُنظر إلى استنفاد الموارد البيئية على أنه خطر آخر يحدق بالبيئة، ويد الإنسان ليست بعيدة عما يجري من تعديلات وتجاوزات على موارد البيئة في الأرض والماء والهواء، وعلى تقديم سبل العيش الصحي السليم لأبناء الكرة الأرضية.

لقد أصبح الهجوم الاستهلاكي اليوم نمطاً مسيطراً في الحياة العصرية، وأضحى ضرورة لا غنى عنها في كثير من المجتمعات. ونعني بالاستهلاك ذلك السلوك الاجتماعي المرتبط بتوفير مستلزمات يمكن الاستغناء عنها. إنه سلوك أخذت تتماهى فيه الطبقات الاجتماعية المختلفة، وإن اختلفت فيه كماً وكيفاً. ولئن أضحى التسوق في مدلوله العام يعبر عن دورة طبيعية للاقتصاد، فإن الاستهلاك المفرط يُعد خلافاً وخروجاً عن المألوف يؤدي إلى ما أطلق عليه علماء البيئة والاقتصاد اسم الاستهلاك غير المستدام.

إن إدارة الإنتاج والاستهلاك في إطار النفع العام بطريقة علمية وعملية وحضارية تعني الاستثمار في البيئة، وإيجاد فرص عمل، ووضع الأمور في نصابها بمكافحة التلوث الذي تتعرض له موارد البيئة أرضاً وماءً وهواءً. ويربط الاقتصاديون في أبحاثهم بين مستوى المعيشة والاستهلاك والادخار، والمؤشرات المتعلقة بهذه العناصر تسمى ثقافة الاستهلاك، وهي ترتبط بالموارد البيئية كماً وكيفاً. ويدل ارتفاع نسبة الادخار على أن الاستهلاك المستدام هو ذلك الذي يتعلق بالحفاظ على موارد البيئة للأجيال الحاضرة والمقبلة. ويلعب التنقيف دوراً كبيراً في تنشيط الاستهلاك المستدام، الذي ظهر في الساحة الفكرية عام 1960 وأقرته الأمم المتحدة عام 1985، وبدأ على الصعيد العربي عام 1999، عندما ظهر تنظيم اسمه الاتحاد العربي للمستهلكين، الذي تندرج مبادئه تحت بند الحق في بيئة سليمة واستهلاك منضبط يخلق مناخاً مواتياً للادخار وفرصة طيبة للاستثمار في البيئة.

مجموع الاستهلاك السنوي للفرد في ارتفاع مستمر:

من خلال تتبع الأرقام يلاحظ ان مجموع الاستهلاك السنوي للفرد للمواد في فلسطين يزداد بشكل مستمر بدءاً من العام 2005 الذي بلغ فيه مجموع الاستهلاك حوالي 1,165 دينار أردني، وانتهاءً بالعام 2011 بمجموع استهلاك قدره 1,980 دينار أردني.

مجموع الاستهلاك السنوي للفرد بالدينار الاردني حسب مجموعات السلع والخدمات في فلسطين، 2011-2005

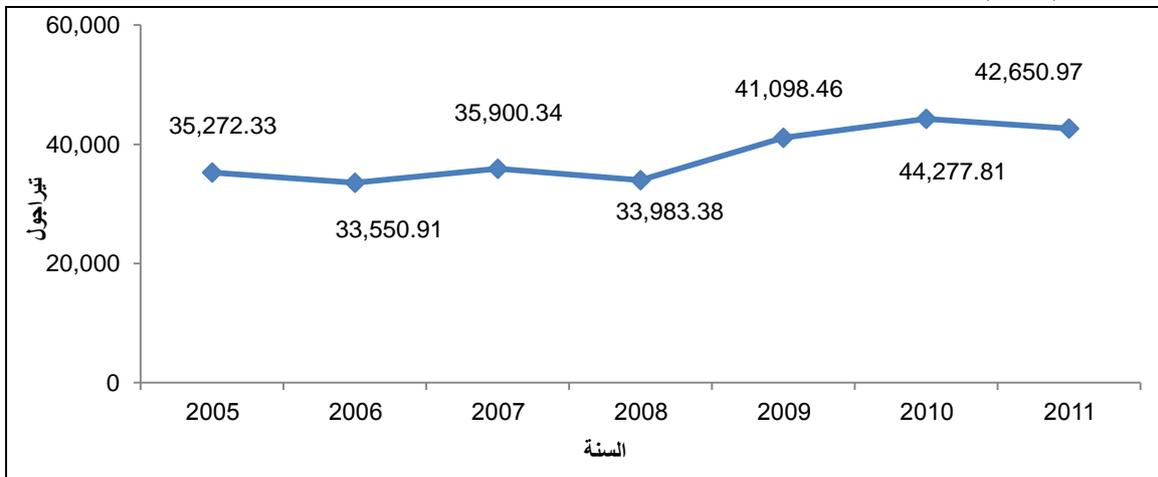
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. مستويات المعيشة في فلسطين: التقرير النهائي (كانون ثاني - 2009 كانون ثاني 2010). رام الله - فلسطين

ارتفاع متوسط استهلاك الطاقة السنوي في فلسطين

تشير الإحصاءات إلى أن معدلات استهلاك الفرد من الطاقة تتزايد بارتفاع مستوى معيشته وبالتالي تحسين قدرته الشرائية لذا فإن تزايد نصيب الفرد من الطاقة يعد مؤشراً لمستوى المعيشة في دولة ما ومن المعروف أن هناك فجوة كبيرة بين تلك المعدلات في الدول المتقدمة ومثيلاتها في الدول النامية، إذ يقدر نصيب الفرد من الكهرباء في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً نحو مائة ضعف مثيله أو يزيد في بعض الدول النامية.

متوسط استهلاك الطاقة السنوي الإجمالي في فلسطين، 2011-2005

(الوحدات (تيراجول))

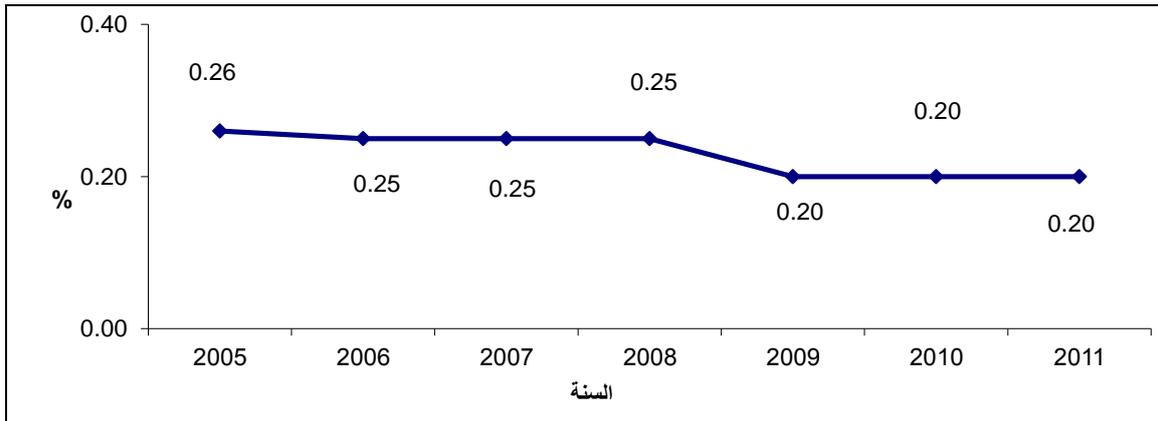


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ميزان الطاقة في فلسطين 2005-2011. رام الله - فلسطين

ثبات حصة استهلاك الموارد المتجددة من الطاقة:

إن انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون يرتبط بالدرجة الأولى بإنتاج واستخدام الطاقة، فهناك علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي ومعدلات الانبعاث من غازات الاحتباس الحراري، لكن تلك العلاقة تتأثر أيضاً بكفاءة استخدام الطاقة ونوعية مواردها المستخدمة من حيث محتواها من الكربون، وكذلك هيكل النشاط الاقتصادي، وكثافة استخدامه للطاقة، لذا فإن سياسات الحد من هذا الانبعاث على المدى البعيد والمتوسط يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذا الأمر لأن الحد من استخدامات مصادر الوقود التقليدية وترويج تكنولوجيا الطاقة المتجددة سوف يمثلان حجر الأساس في سياسات الحد من ظاهرة تغير المناخ.

حصة استهلاك الموارد المتجددة من الطاقة في فلسطين، 2005-2011

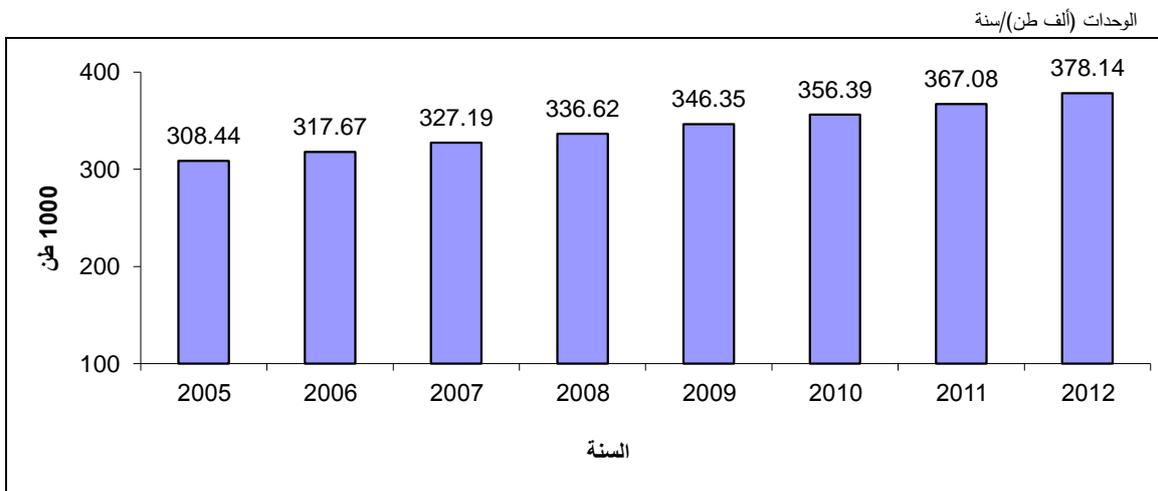


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ميزان الطاقة في فلسطين 2005-2011. رام الله - فلسطين.

تزايد كميات إنتاج النفايات الصناعية

تحتوي النفايات الصناعية على العديد من المركبات الكيميائية التي تعتبر خطراً على جميع الكائنات الحية وتسبب تلوث الهواء والمياه والتربة، ومن أهم أسباب انتشار النفايات الصناعية هو عدم تطوير الطرق السليمة للتخلص منها، إضافة إلى نقص المسؤولية لدى أصحاب الصناعات مما يؤدي بهم إلى التخلص من النفايات الصناعية بطرق غير سليمة.

كمية إنتاج النفايات الصناعية في فلسطين، للأعوام 2005-2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات النفايات الصلبة- بيانات غير منشورة.

حصة السيارات من مجموع وسائل النقل (نسبة المركبات الخاصة من مجموع المركبات)

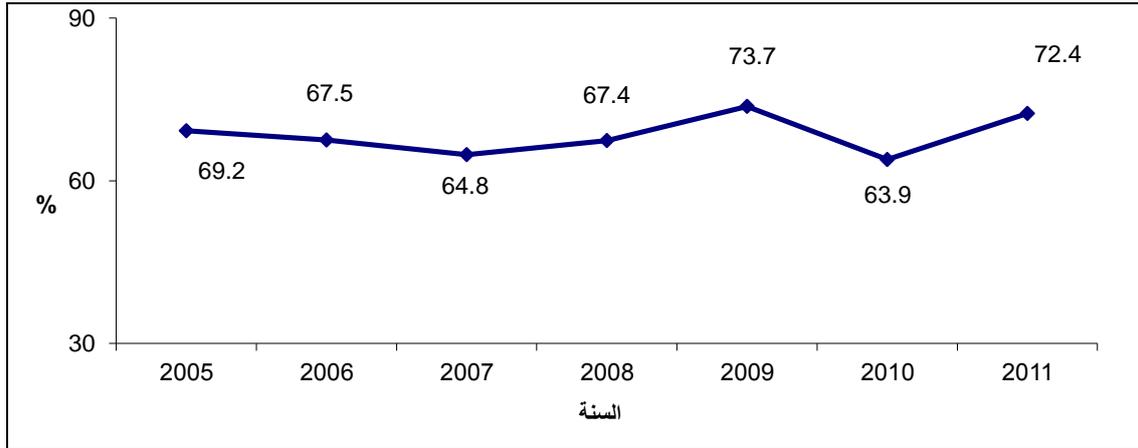
إن أهم ثورة تكنولوجية في العصر الحديث هي الثورة التكنولوجية في قطاع النقل، ذلك أن وسائل النقل المعروفة من سكة الحديد والنقل على الطرق البرية والنقل المائي والنقل الجوي قد شهدت في القرن العشرين تطورات تكنولوجية غير مسبوقة في التاريخ الإنساني.

ويأتي تأثير وسائل النقل في حياة المجتمع من زاويتين مهمتين هما: الأولى: تعتبر وسائل النقل عاملاً محدداً له أهميته القصوى في تحديد اختيارات الأفراد وأسرهم للمكان الذي يسكنون فيه وكذلك مكان العمل.

الثانية: تؤثر وسائل النقل بدرجة كبيرة في قدرة الأشخاص على دفع أسعار السلع التي تنقلها هذه الوسائل حيث تدخل تكاليف النقل في أسعار بيع السلع وكذلك تؤثر تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة في أسعار بيع المنتجات النهائية، وهذا يوضح الدور الكبير الذي يلعبه قطاع النقل في دائرتي الإنتاج والتوزيع في المجتمع.

بلغت حصة السيارات من مجموع وسائل النقل (نسبة المركبات الخاصة من مجموع المركبات) في العام 2006 في فلسطين 67.5%، ثم ارتفعت في العام 2011 لتصل 72.4%.

حصة السيارات من مجموع وسائل النقل (نسبة المركبات الخاصة من مجموع المركبات) في فلسطين، 2011-2005



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2012، إحصاءات النقل والاتصالات في فلسطين 2011-2005 (بيانات غير منشورة)
ملاحظة: بيانات الأعوام (2007، 2008، 2009، 2011) تمثل الضفة الغربية فقط.

الفصل الثالث

معوقات التنمية في فلسطين

تتقسم معوقات التنمية في فلسطين إلى قسمين رئيسيين وهما معوقات داخلية ومعوقات خارجية. ولكل من هذين القسمين عوامل تحدد ظروفه ومدى تأثيره على سير عملية التنمية والنشاط الاقتصادي العام في فلسطين، فالمعوقات الداخلية تشمل ضيق مساحة الأرض ونقص الموارد البيئية ونقص رأس المال وقلة مصادر المياه والكثافة السكانية، أما المعوقات الخارجية فتشمل الاحتلال الإسرائيلي وآثار ممارساته ضد الشعب الفلسطيني ونقص رؤوس الأموال الخارجية المستثمرة.

وتتمثل أهم معوقات التنمية المستدامة في الفقر الشديد والموارد الطبيعية المستنزفة والزيادة الكبيرة في أسعار المواد الغذائية، وما لها من تأثير سلبي وخطير على قطاع عريض من طبقات المجتمع، وانتشار الأمراض الوبائية، علاوة على ذلك نقص البنية التحتية المناسبة، فضلاً عن النقص في تدفق المساعدات التنموية الرسمية ومشكلة الديون الخارجية.

إن هناك وعياً متزايداً بأن قضايا السكان والفقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك والبيئة هي قضايا وثيقة الارتباط لدرجة أنه لا يمكن بحث أي منها على انفراد. ويُنظر إلى العوامل السكانية في بعض الأحيان باعتبارها مثبطات للتنمية المستدامة، لأن العوامل الديمغرافية عندما تقترن بالفقر والافتقار إلى فرصة الوصول إلى الموارد في بعض المجالات، والإفراط في الاستهلاك وأنماط الإنتاج التنديدية في مجالات أخرى تُسبب أو تُؤدي إلى تفاقم مشاكل التدهور البيئي ونفاد الموارد، ومن ثم تُعرقل التنمية المستدامة.

ويمكن النظر إلى معوقات البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين من الجوانب الآتية:

على الجانب السياسي:

يشكل الاحتلال الإسرائيلي أهم المعوقات الرئيسية في تحقيق عجلة التنمية في فلسطين ومنها التنمية المستدامة والتي تسعى إليها دولة فلسطين في الوصول لها لتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي وفي تخفيض المديونية.

وقد عملت السلطة منذ دخولها على تشجيع المستثمرين للإستثمار في فلسطين حيث عقدت دولة فلسطين مؤتمرات حول الإستثمار في فلسطين في عامي 2008، و2010 بهدف جلب مستثمرين من خارج البلد، الأمر الذي قد يساهم في دفع عجلة التنمية إلى الأمام والى تحقيق استقرار من جهة أخرى.

منذ حزيران 2007 تجلت كثيراً من الوقائع والأحداث الاجتماعية التي كان محركها الانقسام الفلسطيني الداخلي، والذي لم يساهم في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية في قطاع غزة، وفي استطلاع للرأي نفذه مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية في غزة في شباط عام 2010، حول مدى تأثر العائلة الفلسطينية بحال الانقسام الداخلي، حيث أفاد أن النسبة الأكبر من الأسر الفلسطينية في قطاع غزة قد تأثرت بشكل واضح بحالة الانقسام، وأفاد 84.6% من أفراد العينة أن

عائلاتهم قد تأثرت بهذا الانقسام. في حين أفاد 62.0% بأن حال الانقسام الفلسطيني تسببت في حدوث مشاكل عائلية داخل أسرهم²⁰.

كما عملت إسرائيل على فرض حصار بري وبحري وجوي على قطاع غزة، ومنعت من إيصال البضائع لها وتوقفت كافة المنشآت عن العمل.

على الجانب الاقتصادي:

هنا نشير إلى أنه لا يمكن فصل الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي فهما وجهان لعملة واحدة، فبدون استقرار سياسي لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية، وحتى نصل إلى اقتصاد ناجح ومتقدم لا بد من وجود استقرار سياسي كامل على كافة فلسطين، والاستثمار الخارجي دائماً يبحث عن استقرار وفرص استثمارية تحقق له أكبر عائد اقتصادي واجتماعي في آن واحد وهذا لا يتوفر إلا إذا تحقق الاستقرار.

ومن العوامل الاقتصادية التي تؤثر على تحقيق تنمية مستدامة في فلسطين ما يلي:

أولاً: التبعية الاقتصادية:

يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بالسياسات والإجراءات الإسرائيلية بدرجة بالغة بسبب تشابكه وارتباطه الكبير بالاقتصاد الإسرائيلي الذي تراكم عبر سنوات طويلة من الاحتلال والإخضاع الاقتصادي الذي أدى إلى تبعية شبه كاملة للاقتصاد الإسرائيلي، وقد استمرت هذه التبعية بعد اتفاق أوسلو الذي أبقى المعابر تحت السيطرة الإسرائيلية وقسم المناطق الفلسطينية إلى كاتنونات تفصلها الصلاحيات الإسرائيلية والفلسطينية (مناطق أ، ب، ج). ولم يتمكن اتفاق باريس الاقتصادي من تقليص التبعية الاقتصادية بسبب تقييد السياسة الجمركية الفلسطينية وربطها بالسياسات الإسرائيلية.

وترتبط التجارة الخارجية الفلسطينية بالاقتصاد الإسرائيلي بدرجة كبيرة حيث تستورد الضفة الغربية وقطاع غزة ما يزيد على 73% من وارداتها الإجمالية من إسرائيل وذلك حسب السجلات الرسمية، كما يتم الإستيراد من باقي دول العالم وفق النظام الجمركي الإسرائيلي. وتصدر الضفة الغربية وقطاع غزة ما يزيد عن 88% من إجمالي صادراتها إلى الاقتصاد الإسرائيلي، فيما يتم التصدير لباقي دول العالم عبر الموانئ الإسرائيلية أو جسر اللنبي.

ثانياً: سياسة الإغلاق والحصار المستمر

منذ أواخر العام 2000 قامت إسرائيل بانتهاج سياسة إغلاق المدن ومنع تنقل الأفراد بين المدن وأحكمت إغلاق الطرق الرئيسية، وقد أدت تلك الإجراءات إلى عدم إمكانية إقامة اقتصاد فلسطيني مستقل بذاته حيث لا يمكن تحقيق أي استقلال اقتصادي بدون استقلال سياسي، مما ساهم بتفاقم ظاهرة الفقر في فلسطين وعزز من رغبة الأفراد في الهجرة خارج الوطن.

ثالثاً: عدم وجود معايير وحدود

ان عدم وجود معايير وحدود تتحكم بها دولة فلسطين يعتبر من المعوقات الرئيسية لإمكانية التصدير لخارج البلد.

²⁰ الانقسام الفلسطيني بين السياسي والاجتماعي، قلم: عياد البطنجي، الناشر: منبر الحرية. جريدة الاتحاد PDF. الوسط البحرينية. ميدل ايست اونلاين تاريخ النشر: 2010/3/16

رابعاً: عدم توفر بيئة من القوانين والتشريعات

عدم وجود بيئة من القوانين والتشريعات التي تشجع على الاستثمار داخل فلسطين، من خلال توفير محفزات اقتصادية وإعفاءات جمركية تساعد على تهيئة الاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة مع مرور الوقت.

الفصل الرابع

تحديات تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين

تواجه دولة فلسطين تحديات وصعوبات كبيرة نحو تحقيق التنمية المستدامة، حيث أعاق الاحتلال الإسرائيلي وبشكل مستمر جميع أوجه التنمية في فلسطين، واستنفذ مصادر الشعب الفلسطيني وطاقاته، كما أضر بالبيئة الفلسطينية، وعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة.

عمل الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة الغربية والقدس وبشكل مبرمج على منع الفلسطينيين من السيطرة على الأراضي، والمياه، والأجواء الفلسطينية، تمثلت في: إغلاق نقاط العبور، والحد من حركة المواطنين والبضائع، كما أغلقت ودمرت قوات الاحتلال مطار وميناء غزة، وأعدت احتلال معظم المدن الفلسطينية. لذا فإن إيجاد بيئة مواتية على المستوى الإقليمي والوطني لدعم الجهود الراهنة لتحقيق السلام والاستقرار على أسس عادلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة لهو من أهم المتطلبات لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين. كما وأن التخفيف من حدة الفقر، والبطالة، وتحسين مستوى التعليم، والوضع الصحي في ظل ندرة الموارد المالية تمثل أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين.

متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين

من أجل تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، فإن دولة فلسطين تطالب المجتمع الدولي ببذل جهود إضافية لمساعدة الشعب الفلسطيني على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

على الصعيد السياسي:

1. مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته من أجل إيجاد بيئة ملائمة لدعم الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار والسلام، وذلك بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية (رقم 242 و338) من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني من السير باتجاه التنمية المستدامة.
2. تطبيق السيادة الدائمة والكاملة للشعب الفلسطيني على مصادره الطبيعية بما في ذلك السيطرة على الأرض، والمصادر المائية، والحدود والأجواء الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس بناءً على قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 55/209.
3. تسهيل إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم، ودفع التعويضات لهم حسب قرار الأمم المتحدة رقم 194.
4. تركيز الجهود الدولية نحو تعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية لمساعدتها على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.
5. زيادة المساعدات المالية والفنية لدولة فلسطين لتطوير خطة شاملة لبناء المؤسسات والنهوض بالمجتمع الفلسطيني.

على الصعيد الاجتماعي:

1. دعم خطط العمل والبرامج الوطنية للتخفيف من حدة الفقر، وزيادة دخل الفرد، وتعزيز دور المرأة.
2. بناء القدرات، ودعم الشباب الفلسطيني، وإعطاء أهمية أكبر للتعليم المهني والتدريب الملائم، والإدارة السليمة للمصادر البشرية.
3. التركيز على تقوية قدرات المؤسسات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية، وتعزيز دور المؤسسات غير الحكومية والقطاع الخاص.
4. المساعدة على نقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة إلى فلسطين، وتطوير القدرات الفلسطينية في مجال البحث العلمي، والاستفادة من الدعم الفني المتاح من المؤسسات والمنظمات الدولية في هذا المجال.
5. تقوية الروابط مع المؤسسات الدولية ووكالات التمويل ومؤسسات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية.
6. دعم المؤسسات الصحية والتعليمية والخدمات الاجتماعية مادياً وFinياً لكي تتمكن من القيام بمهامها لخدمة المجتمع المحلي.
7. دعم حملات التوعية لشرح أهداف التنمية المستدامة في المدارس والجامعات والمجتمعات المحلية.

على الصعيد الاقتصادي:

1. تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لإعادة بناء البنية الاقتصادية التي دمرها الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك إنهاء حالة الحصار المفروضة على المدن والقرى الفلسطينية.
2. دعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة من خلال زيادة المساعدات الفنية والمادية.
3. المساعدة في خلق بيئة ملائمة لجذب المستثمرين وذلك للاستثمار في مختلف القطاعات.
4. تعزيز دور الإدارة الاقتصادية لمؤسسات دولة فلسطين وذلك بتطوير قدرات الوزارة والمؤسسات ذات العلاقة.

على الصعيد البيئي:

1. تدخل المجتمع الدولي لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية.
2. دعم الإستراتيجية البيئية الفلسطينية لحماية المصادر الطبيعية من جميع مصادر التلوث لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية بطريقة بيئية مستدامة.
3. ضرورة إدارة وتطوير الموارد المائية في الحاضر والمستقبل ودعم جهود تنمية مصادر المياه المتجددة والغير متجددة، والعمل على تطوير تقنيات جديدة لتجميع مياه الأمطار، وإعادة الاستخدام للمياه العادمة.
4. المساعدة في نقل تكنولوجيا صديقة للبيئة في مختلف المجالات كالزراعة، والصناعة، وتشجيع آليات وتقنيات الإنتاج الآمن والنظيف.
5. المساعدة في وضع أسس سليمة للتخطيط العمراني بما يضمن الاستخدام الأمثل للمصادر الطبيعية وتجنب الإضرار بالبيئة.
6. دعم خطط الحد من تلوث الهواء والماء والتربة، وذلك بوضع إجراءات للتقليل من التلوث الصناعي ومصادر التلوث الأخرى.
7. العمل على حماية البيئة البحرية، والطمر الصحي للنفايات الصلبة، والعمل على توسيع شبكات الصرف الصحي، وإصلاح الشبكات القائمة.

ومن خلال ما سبق نصل إلى أن تحقيق التنمية الفلسطينية المستدامة يتطلب:

أولاً: إنهاء الإحتلال والوصول إلى الدولة الفلسطينية

لا يمكن الوصول الى تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة دون وقف للإحتلال والوصول إلى دولة فلسطينية مستقلة، حيث أن متطلبات التنمية هو توفير استقرار سياسي وفي حال تحققت الدولة يمكن عند ذاك تحقيق تنمية اقتصادية تتوازن مع الموارد الطبيعية المتوفرة، بحيث توازن في تلبية احتياجات السكان وتحقيق الأنشطة الاقتصادية وحماية البيئة وذلك من خلال توفير فرص عمل، ومن ثم تلبية الإحتياجات الاجتماعية لكافة أفراد الأسرة وصولاً لمبدأ تحقيق المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع وهذا الهدف لايمكن تحقيقه دون وجود استراتيجية متكاملة ما بين كافة الدول العربية ومن ضمنها فلسطين.

ثانياً: الوصول الى أهداف التنمية الألفية

كما هو معروف أن الدول العربية قد تبنت قرارات هيئة الأمم المتحدة والمتعلقة بضرورة وصول الدول إلى الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، وفي الشأن الفلسطيني فإنه من الصعب تحقيق هذه الأهداف في ظل وجود احتلال. ولكن في حال توفر الإستقرار السياسي وتوفرت الموارد المالية للسلطة فإنه يمكن الوصول إلى هذه الأهداف. علماً أن الوصول إلى هذه الأهداف وقياسها بشكل سنوي سيساهم في التعرف على مدى التحسن الذي طرأ على تقدم الدول من خلال هذه المؤشرات.

ثالثاً: الاعتماد على الإنتاج المحلي

لقد اتخذت دولة فلسطين قرارها خلال عام 2010 بمنع استيراد سلع منتجات المستعمرات المقامة على أراضي الضفة الغربية المحتلة، وتشجيع استهلاك البضائع المحلية الأمر الذي سيساعد في استمرار وبقاء عمل المصانع والشركات المحلية، على الرغم من الصعوبات التي تعاني منها هذه المصانع والشركات في تصدير المنتجات إلى الخارج. فتشجيع استهلاك البضائع المحلية سيزيد من الإنتاج وبالتالي يساعد على زيادة الطلب على السلع ومن ثم تخفيض البطالة وتحقيق العدالة وزيادة فرص العمل بين الجنسين.

المراجع

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مستويات المعيشة في فلسطين: الانفاق، الاستهلاك، الفقر، 2011. رام الله - فلسطين.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. الفقر في فلسطين. تقرير النتائج الرئيسية للأعوام 2009-2010. رام الله - فلسطين.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مستويات المعيشة في فلسطين: التقرير النهائي (كانون ثاني 2010-2011). رام الله - فلسطين.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مستويات المعيشة في فلسطين: التقرير النهائي (كانون ثاني 2009-2010). رام الله - فلسطين.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مستويات المعيشة في فلسطين: التقرير النهائي (كانون ثاني 2007-2008). رام الله - فلسطين.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مستويات المعيشة في فلسطين: التقرير النهائي (كانون ثاني 2006-2007). رام الله - فلسطين.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مستويات المعيشة في فلسطين: التقرير النهائي (كانون ثاني 2005-2006). رام الله - فلسطين.
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. قاعدة بيانات مسح التعليم للأعوام الدراسية 2004/2005-2011/2012-وزارة التربية والتعليم. رام الله-فلسطين.
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2004-2011. رام الله -فلسطين
10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. تقديرات منقحة بناءً على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2007. رام الله- فلسطين.
11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. قاعدة بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997. رام الله -فلسطين.
12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. قاعدة بيانات مسح الأسرة الفلسطيني 2010. رام الله -فلسطين.
13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. مسح التغذية 2002-النتائج الأساسية. رام الله -فلسطين.
14. إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كانون الثاني/يناير 1997 .
15. تقرير التنمية الإنسانية 2010 / 2009. الأرض الفلسطينية المحتلة، الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
16. الاستعراض الشامل لمسألة تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج. تقرير الأمين العام. لجنة التنمية المستدامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة 1999.
17. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002.
18. تقرير التنمية البشرية 2004، برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت. بير زيت - فلسطين.

19. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. إحصاءات الحسابات القومية 2000-2011. رام الله - فلسطين.
20. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مسح أسعار المستهلك، 2006-2012. رام الله - فلسطين.
21. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. سلسلة المسوح الاقتصادية، 2000-2010. تقرير النتائج الرئيسية.
22. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، إحصاءات النقل والاتصالات في فلسطين 2000-2011.
23. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. الإحصاءات الزراعية- بيانات متنوعة، 2004-2009. رام الله - فلسطين.
24. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية 1998.
25. مقالة بعنوان التنمية الفلسطينية بين مطرقة الاحتلال وسندان الفساد نشرت يوم السبت 18-09-2010 أعدت بقلم ناديا أبو زاهر.
26. إعلان الحق في التنمية، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 128/41، 4/1986/12/.
27. مقالة د. نصر عارف، مفهوم التنمية، إسلام أون لاين، بدون تاريخ.
28. عبد الرحمن تيشوري، النمو والتنمية أو هام نظرات مقترحات، الحوار المتمدن العدد- 1314، 11/9/2005.
29. دراسة وتحليل لاتفاق الشراكة الأوروبية الفلسطينية.
30. تقرير التنمية البشرية، 2011
31. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. مسح القوى العاملة، 2011. التقرير السنوي. رام الله - فلسطين.
32. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. المنبعثات إلى الهواء، 2010. تقرير منهجي. رام الله - فلسطين.
33. ملخص التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة في فلسطين للتحضير للقمة العالمية حول التنمية المستدامة في جوهانسبرغ 2003 م، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا، 2011.
34. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2011. التقرير السنوي، الجزء الثاني.
35. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. مسح البيئة المنزلي، 2011. النتائج الأساسية. رام الله - فلسطين.
36. Human Development Report 1998. United Nations Development Program (UNDP) New York, US.
37. World Bank (2008) 'Palestinian Economic Prospects: Aid, Access and Reform', Sep. 2008
38. WHO (2006-2008) 'Country Cooperation Strategy for WHO and the Occupied Palestinian Territory'.
39. Sawaya AL, Martins P, Hoff man D, Roberts SB (2003) 'The link between childhood under nutrition and risk of chronic diseases in adulthood: a case study of Brazil', Nutrition Rev; 61: 168-75 cited in Giacaman et al. (2009) 'Health status and health services in the occupied Palestinian territory'
40. WHO (2008) 'Health conditions in the occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem and the occupied Syrian Golan' Report by the Secretariat.
41. World Bank (2008) 'Palestinian Economic Prospects: Aid, Access and Reform', Sep. 2008.
42. OCHA-oPt (2007) 'The Closure of the Gaza Strip: The Economic and Humanitarian Consequences', Special Focus; OCHA-oPt (2007) 'Gaza Fishing: An Industry in Danger', Special Focus.
43. Human Rights Watch (2004) 'Razing Rafah: Mass Home Demolitions in the Gaza Strip'.

ملحق إحصائي

1. الفقر

خط الفقر المعدل في فلسطين عام 2010 بالشيكول الإسرائيلي ، 2009 - 2011 (باستخدام عام 2010 سنة أساس)

خط الفقر الشديد لعام 2010 باسعار سنة المقارنة	خط الفقر الوطني لعام 2010 باسعار سنة المقارنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	السنة
1,719	2,168	124.17	2009
1,783	2,237	128.14	2010
1,832	2,293	131.38	2011

نسب الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في فلسطين حسب المنطقة، 2009-2011

السنة	الفقر			فجوة الفقر			الفقر المدقع			شدة الفقر		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين									
2009	19.4	38.3	26.2	4.2	10.0	6.3	9.1	21.9	13.7	3.8	2.3	2.3
2010	18.3	38.0	25.7	4.1	10.0	6.4	8.8	23.0	14.1	3.9	2.4	2.4
2011	17.8	38.8	25.8	3.9	9.3	6.0	7.8	21.1	12.9	3.2	2.1	2.1

النسبة المئوية لسكان القادرين على الوصول إلى مياه شرب آمنة (حسب تعريف المؤشر في مؤشرات التنمية الألفية)

السنة	فلسطين				قطاع غزة
	المجموع	حضر	ريف	مخيمات	
2004	97.9	99.5
2005	95.9	97.4	91.0	99.7	98.0
2006	93.8	96.0	86.3	99.1	97.3
2008	94.1	96.1	90.3	99.5	97.0
2009	94.1
2010	94.2	95.7	84.7	99.9	99.9
2011	93.8

نسبة الأسر التي لا تحصل على الكهرباء

السنة	2003	2004	2005	2006	2008	2009	2010	2011
فلسطين	0.6	0.5	0.4	0.5	0.2	0.1	0.1	0.2

2. الحكم

عدد جرائم العنف والقتل المسجلة لكل 1000 نسمة

السنة	2002	2003	2004	2005	2007	2010
عدد جرائم العنف والقتل المسجلة لكل 1000 نسمة	3.80	5.17	5.38	6.46	7.40	7.80

3. الصحة

المؤشر	2004	2005	2006	2008	2009	2010	2011	2012
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	28.3	..	28.2	23.4
توقع الحياة عند الولادة (ذكور)	71.4	71.7	71.7	70.2	70.5	70.8	71.0	71.3
توقع الحياة عند الولادة (إناث)	72.9	73.0	73.2	72.9	73.2	73.6	73.9	74.1
نسبة المحصنين ضد الأمراض المعدية في الطفولة (الأطفال الذين أعمارهم 12-23 شهرا وأكملوا جميع المطاعيم)	92.3	..	96.4	79.7
معدل انتشار وسائل منع الحمل للنساء 15-49 سنة (تنظيم الأسرة)	50.6	..	50.2	52.5
الحالة الغذائية للأطفال (النسبة المئوية للنحول والسمنة المفرطة) / الهزال	2.8	..	1.4	3.3

4. التعليم

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الأساسي	89.0	87.5	83.9	93.5	91.9	91.0	89.9	90.7	92.2
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار حسب النوع:									
كلا الجنسين	92.3	92.9	93.5	93.8	94.1	94.6	94.9	95.3	95.9
ذكور	96.5	96.9	97.1	97.2	97.1	97.4	97.6	97.9	98.2
إناث	88.0	88.9	89.8	90.3	90.9	91.7	92.2	92.6	93.6

5. الخصائص السكانية (الديموغرافية)

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	المؤشر
2.96	2.99	2.98	2.88	2.87	2.86	2.97	2.96	2.96	معدل النمو السنوي للسكان في فلسطين
16.8	16.9	16.9	17.0	17.0	17.0	28.3	28.3	28.3	نسبة سكان الريف من عدد السكان الكلي
..	..	4.1	4.4	4.4	4.6	4.6	..	4.6	معدل الخصوبة
76.5	77.9	79.5	81.4	83.6	85.9	94.2	96.3	97.6	نسبة الاعتماد (شباب-كهول)

6. الأمن والسلم

هدم المساكن من عام 2005 - 2009 في فلسطين حسب نوع إجراء الهدم

المجموع	غير محددة	عسكرية	إدارية	عقارية	السنة
290	-	75	211	4	2005
402	-	256	146	-	2006
359	-	73	286	-	2007
370	-	79	291	-	2008
4,290	-	4,247	41	2	2009
24,145	6,130	11,798	4,694	1,523	المجموع منذ 1967

7. الزراعة/ الأراضي

2008	2007	2006	2005	2004	المؤشر
8.3	-4.4	-23.1	-14.8	-16.4	التغير في استخدام الأراضي (كم ²)
1,513.0	1,500.2	1,481.5	1,490.6	1,488.1	مساحة الأراضي المزروعة والصالحة للزراعة (كم ²)
47,290	39,590	36,595	35,246	34,446	استخدام الأسمدة (ألف دولار أمريكي)
35,972	30,534	26,823	26,626	26,143	استخدام المبيدات الزراعية (ألف دولار أمريكي)

8. البيئة البحرية الساحلية

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	المؤشر
1,318	1,699	1,525	2,844	2,701	2,324	1,818	2,995	كمية صيد الأسماك السنوي (طن)

9. المياه

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	المؤشر
82.7	81.8	81.8	82.6	85.2	86.2	86.5	84.1	نسبة المياه المسحوبة من المياه الجوفية والسطحية من المياه المتاحة (%)
186.0	NA	182.5	185.5	175.6	160.2	153.2	142.9	كمية المياه المزودة للإستخدام المنزلي (مليون م ³ /السنة)

10. النمو الاقتصادي

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المؤشر
1,679.3	1,635.2	1,502.1	1,415.2	1,356.3	1,303.2	1,275.4	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
15.8	16.6	19.0	21.7	21.7	24.7	31.2	نسبة الإستثمار من الناتج المحلي الإجمالي
2.78	2.88	3.75	2.75	9.89	1.86	3.84	التضخم (نسبة التغير في أسعار المستهلك)
..	41,202.2	..	34,476.1	29,312.4	27,529.9	24,899.1	إنتاجية العمالة حسب قطاع الصناعة (US\$)
..	65,937.2	..	37,827.0	34,733.2	39,905.2	37,914.6	إنتاجية العمالة حسب قطاع الإنشاءات (US\$)
..	..	10,719.9	12,192.0	9,525.5	8,879.3	7,885.6	قطاع الخدمات (US\$)
..	..	12,108.0	11,987.1	9,372.9	9,623.8	8,521.8	قطاع التجارة الداخلية (US\$)
..	..	79,250.1	87,050.0	56,021.4	48,168.0	25,629.2	قطاع النقل التخزين والاتصالات (US\$)
							معدل البطالة حسب النوع
23.0	20.9	23.7	24.5	26.6	21.7	23.7	المجموع
20.5	19.2	23.1	24.1	27.2	22.1	24.2	ذكور
32.9	28.4	26.8	26.4	24.2	19.0	20.5	إناث
							نسبة العمالة حسب النوع
77.0	79.1	76.3	75.5	73.4	78.3	76.3	المجموع
79.5	80.8	76.9	75.9	72.8	77.9	75.8	ذكور
67.5	71.6	73.2	73.6	75.8	81.0	79.5	إناث
..	9.5	9.9	9.7	9.8	8.9	9.4	خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة
..	64.3	45.4	33.9	27.1	21.0	14.8	عدد الهواتف النقالة لكل 100 نسمة

التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي 2004-2009

2012	2011	2010	2009	2008	2007	النشاط الاقتصادي
11.5	11.9	11.8	11.8	13.4	15.6	الزراعة والصيد والحراجه وصيد الأسماك
11.9	11.8	11.4	12.1	12.1	12.5	التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية
14.4	13.9	13.2	11.7	10.9	11.0	البناء والتشييد
19.6	20.3	19.3	19.1	20.2	19.5	التجارة والمطاعم والفنادق
6.5	6.1	6.0	5.7	5.0	5.6	النقل والتخزين والاتصالات
36.1	36.0	38.3	39.6	38.4	35.8	الخدمات والفروع الأخرى
100	100	100	100	100	100	المجموع

11. الشراكة العالمية

2008	2007	2006	2005	2004	المؤشر
-20.36	-23.63	-11.94	-22.35	-34.22	العجز الحالي كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي القومي
71.45	78.32	73.23	71.10	70.81	نسبة الواردات والصادرات حسب القطاع من الناتج القومي الإجمالي
0.77	0.50	0.37	0.93	1.10	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي
0.12	0.14	-2.48	-0.26	1.04	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي

12. أنماط الإنتاج والاستهلاك

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	المؤشر
1980.0	1862.4	1695.6	..	1273.2	1,226.4	1,165.2	متوسط استهلاك الفرد السنوي (حسب مجموعات السلع والخدمات بالدينار الأردني)
42,650.97	44,277.81	41,098.46	33,983.38	35,900.34	33,555.91	35,272.33	متوسط استهلاك الطاقة السنوي الإجمالي (تيراجول)
0.20	0.20	0.20	0.25	0.25	0.25	0.26	حصة استهلاك الموارد المتجددة من الطاقة
188.0	165.0	162.0	144	145	141	131	كثافة استهلاك الطاقة (\$1000/تيراجول)
367.08	356.39	346.35	336.62	327.19	317.67	308.44	إنتاج النفايات الصناعية (ألف طن)
..	29,686.6	10,997.2	15,056.3	كمية إنتاج النفايات الخطرة (الطبية فقط) (طن)
..	1,659.6	3,582.1	1,904.3	1,042.4	كمية النفايات الطبية المعالجة (طن)
72.4	63.9	73.7	67.4	64.8	67.5	69.2	حصة السيارات من مجموع وسائل النقل (نسبة المركبات الخاصة من مجموع المركبات)

